الهجرة العكسية والتحضر المضاد ودور المدن الجديدة في استيعاب التفريغ السكاني لحواضر اقليم الدلتا

د/ أماني عطية أحمد الإمام
المدرس بقسم الجغرافيا – كلية الآداب – جامعة المنوفية

ملخص البحث: يتناول البحث بالدراسة الهجرة العكسية والتحضر المضاد بحواضر اقليم الدلتا المصرية ودراسة لنطاقات التفريغ والنزوح السكاني بحواضر الدلتا والنطاقات الريفية المجاورة لها منذ عام ١٩٧٦،وأنماط المدن الجديدة بالإقليم من منظور تنموي ، ودورها ما بين الواقع والمستهدف ، ومدى التفاوت ما بين الأحجام التصميمية والفعلية للمدن الجديدة ودورها في تنمية الإقليم وفي استيعاب التفريغ السكاني لحواضر الدلتا.

وقد خلصت الدراسة لعدة نتائج أهمها أن حواضر الدلتا سجلت مؤشرات هجرة سلبية أي أنها طاردة للسكان ما عدا مدينتي دمياط وكفر الشيخ، وفي المقابل ارتفع مؤشر الهجرة في النطاقات الريفية المتاخمة للمدينة مما يؤشر على أن المجال المكاني لظاهرة التحضر المضاد تجاوزت كردونات المدن ولكن بدرجات مختلفة، وأن هناك فجوة حقيقية ما بين الحجمين التصميمي والفعلي للمدن الجديدة، وطبقا لمؤشرات الهجرة اتضح أن الحجم المتوقع للتفريغ السكاني من حواضر الدلتا في الفترة من ١٩٧٦ إلى ٢٠٣٢ تراوح ما بين ٨٥٦ ألف نسمة و١.١٨ مليون نسمة طبقا لفرضين ، وفي كليهما يمكن للمدن الجديدة بالدلتا أن تستوعب هذا الحجم السكاني .

مقدمة: تعرف الهجرة على انها انتقال للفرد أو الجماعة من مكان لآخر استنادا لقرار متخذ تحت تأثير واحد أو أكثر من العوامل المؤدية إليها، مع تأكيد أن الهجرة مهما كان نوعها أو تيارها تتوقف بشكل عام على مجموعة من عوامل الدفع أو الجذب والتي قد تكون اقتصادية متعلقة بالمهنة أو الدخل، أو اجتماعية كالارتقاء الاجتماعي أو الخلافات الطائفية أو العائلية، وقد تكون عوامل ديموغرافية متعلقة بالعمر والنوع والعرق وحجم الأسرة، أو عوامل نفسية كالرغبة في التمتع بوسائل الترفيه، وقد تكون عوامل طبيعية وبيئية كالكوارث الطبيعية التي تصيب منطقة معينة مما يدفع سكانها للهجرة .

وتتعدد أنواع الهجرة باختلاف المبدأ أو الأساس المعتمد في تصنيفها فطبقا لطبيعة قرار الهجرة يمكن التمييز بين الهجرة الاختيارية والهجرة القسرية، وطبقا للبعد الزمني هناك الهجرة الدائمة والموسمية والمؤقتة، وطبقا للحدود الدولية يمكن

التمييز بين الهجرة الخارجية و الداخلية[١]، والأخيرة تنقسم لنوعين الأول الهجرة من إقليم إلى آخر أو من ولاية لأخرى داخل الدولة الواحدة، والثاني الهجرة من الريف للمدن، حيث لا تلعب الهجرة دورا هاما في نمو سكان المدن فقط، بل تقوم بدور بارز في توزيع السكان في التواريخ الزمنية المختلفة[٢]، لذا نجدها تلعب دورا هاما ومباشرا في الحراك التنموي للسكان إما بزيادة كثافات المجتمعات القديمة الجاذبة أو الانتشار السكاني في مناطق التعمير الجديدة، في المقابل تقوم الهجرة بخلخلة الكثافات السكانية في المجتمعات الطاردة[٣]، وتتم الهجرة الداخلية أساسا من المناطق التي يقل فيها الطلب على العمل الى المناطق التي تتوافر فيها فرص التوظف، أو تتوافر فيها فرص أفضل للمعيشة، ومن ثم فان النمط الغالب للهجرة الداخلية هو من المناطق الريفية الى المدن، ويلاحظ أن الهجرة الداخلية يكون الدافع من وراءها اقتصاديا بالدرجة الأولى.

ويميل مهاجرو الريف إلى سكنى الضواحي لعدة اسباب، منها تركز الصناعات و التي تحتاج مساحات واسعة من الارض بهوامش المدن للتغلب عل ارتفاع اسعار الأراضي بالمناطق الداخلية، وتعد هذه الصناعات عامل جذب لسكان الريف، كذلك تيسير سبل الحياة نتيجة لانخفاض تكلفة السكن والمعيشة، كما أن مناطق الضواحي تتوافق مع الثقافة الفكرية للمهاجرين والتي عادة ما تكون موطن لتجمع الأقارب[٤].

اشكالية الدراسة: تجيب الدراسة عن السؤال التالي هل يتجاوز المنتقلون من المدينة حدودها إلى القرى المتاخمة والأكر قربا؟ ومن ثم هل توجد عمليات تحضر ريفي للنطاق الهامشي المتاخم لحواضر اقليم الدلتا

أهداف الدراسة:

١- دراسة حجم و اثر الهجرة العكسية (الارتدادية) في نمو التجمعات الريفية المحيطة بالحواضر.

٢- الوقوف على مدى نجاح المدن الجديدة في تحقيق أهدافها السكانية المتمثلة في امتصاص فائض السكان في حواضر الدلتا.

٣- صياغة مداخل للتنمية المستدامة لهذه الحواضر بما يتناسب مع أوضاعها الحالية.

---

(١) **معتز نعيم، مطانيوس مخول، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية ، المجلد٢١، العدد الأول، ٢٠٠٥، ص ص١٤١:١٤٠.**

(٢) **فتحي محمد مصيلحي** ، جغرافية السكان – الإطار النظري وتطبيقات عربية، دار الماجد، القاهرة،٢٠٠٥، ص٤٠٨ .

(٣) **فتحي محمد مصيلحي**، المشكلة السكانية ومستقبل مصر ، مرجع سابق، ص٢٨٩.

(٤) **المجلس القومي للسكان** ، دراسات سكانية، العدد٧٣، القاهرة، يونيو١٩٨٥،ص٦١.

مناهج البحث:

يتطلب تحقيق أهداف الدراسة اتباع عدد من المناهج كان **من أهمها ما يلى:**

١- **المنهج التطوري Evolutional Approach:** ويتناول هذا المنهج تغير الظاهرة عبر الزمن، إما على افتراض ثبات عامل المكان أو تقليل الاختلافات المكانية إلى حدها الأدنى قدر الإمكان،(٥) ويعتمد عليه في تتبع كلا من النمو السكاني ، حيث يظهر أثر عامل الزمن في كل مرحلة زمنية، تتصف فيها كل مدينة بسمات خاصة يصعب تحليلها من دون وضعها في سياق تطوري .

٢- **المنهج السببى - التأثيري Cause-Effect Approach:** يبرز هذا المنهج العلاقة بين الإنسان والبيئة، ويهتم بدراسة الأسباب المباشرة وغير المباشرة للظاهرات،(٦) ويمكن توظيف هذا المنهج في الكشف عن عمليات التفاعل بين عدد كبير من المتغيرات والعناصر بمنطقة الدراسة مما يؤدي إلى التقدير السليم للظاهرات وإرجاع خصائصها إلى عدد من العوامل والمؤثرات

٣ - **منهج التحليل المكانىSpatial Analysis Approach**:-

وهو أحد المناهج الجغرافية التي تهدف إلى إبراز الاختلافات المكانية لتوزيع عناصر الدراسة، بالإضافة إلى الكشف عن الخلل غير المرن في خطط التنمية ، من خلال التباين في حجم المشكلات وأولويات التدخل التخطيطي(٧)،

٤- **المنهج السلوكى Behavioral Approach:** بالمكان واستخلاص النماذج المجردة الممثلة للبيئة الواقعية.(٨) يهتم المنهج السلوكي بسلوك السكان وممارستهم في الحيز الحضري والعلاقة بين المدينة والفرد ومدى تجاوبه ومقاومته لمتغيرات المدينة، وأثر المسافة الزمنية والمكانية على حركة السكان فالمنهج السلوكي يعنى بتأثير السلوك البشرى على التباين المكاني في البيئة وأثره على نظامها الأصلي، ويركز على الشعور البشرى وقيم الإحساس

ويمكن الاستعانة به لفهم السلوكيات السكانية وتقييم دوافع الحركة وعمليات التفاعل مع البيئة، حيث لا يختلف المنهج السلوكي كثيراً في مضمونه عن المنهج التكيفي لما يقدمه من شروح وتفسيرات جديدة ومختلفة (٩)وقد تم الاعتماد عليه عند دراسة ظاهرة التحضر العكسي (المضاد) وهجرة السكان في حواضر إقليم الدلتا.

---

(٥) **صفوح خير**، "البحث الجغرافي مناهجه وأساليبه"، دار المريخ، الرياض، ١٩٩٠، ص٤.

(٦) **فتحي محمد مصيلحي**، "مناهج البحث الجغرافي"، مركز معالجة الوثائق، شبين الكوم،١٩٩٤، ص٦٤.

(٧) **فتحي محمد مصيلحي**، المرجع السابق، ص ص ٥٥- ٦٦ .

(٨) **محمد على بهجت الفاضلي**، "الفكر الجغرافي الفرنسي ودوره فى توجيه الدراسات الحضرية"، المجلة العربية، العدد الثالث والعشرون، ١٩٩١، ص١٧٥.

[9] **Kornblum, W., Julian, J.,** Social problems Seventh Edition, Prantice Hall, New Jersey, 1992, p. 241

٥- المنهج الوضعي: Positive Approach

يبحث ها المنهج في التعميمات والقوانين كوسائل لتفسير الظاهرة محل الاهتمام وتنبؤاتها، كما انها تستشهد بالإحصاء والرياضيات لتساعد في تعيين وتمثيل هذه التعميمات، وتميل المناهج الوضعية في الجغرافية البشرية والعلوم الاجتماعية إلى تأكيد الأنماط المكانية للظاهرة محل الاهتمام ، وهذه الأنماط يمكن تقسيمها إلى أربع مجموعات (نقطي وشبكي وسطوح وأقاليم)، كما يحدد المنهج الوضعي الأسلوب العلمي المتبع في البحث، وتتألف استراتيجية البحث العلمي من سلسلة من الخطوات هي : **أ-** تشخيص المشكلة وتعينها، **ب-** صياغة الفروض، **ج-** جمع المعلومات، **ء-** تحليلها، **ه-** عرض الخلاصات[١٠] ، وهو ما تم اتباعه في هذه الدراسة.

مباحث الدراسة:

المبحث الأول: الأهمية النسبية لحواضر اقليم الدلتا.

المبحث الثاني: الهجرة العكسية والتحضر المضاد.

المبحث الثالث: نطاقات التفريغ والنزوح السكاني بحواضر الدلتا.

(٣-١) مؤشرات الهجرة بحواضر الدلتا والنطاقات الريفية المحيطة بها في الفترة١٩٧٦-١٩٨٦

(٣-٢) مؤشرات الهجرة بحواضر الدلتا والنطاقات الريفية المحيطة بها في الفترة١٩٨٦-١٩٩٦

(٣-٣) مؤشرات الهجرة بحواضر الدلتا والنطاقات الريفية المحيطة بها في الفترة١٩٩٦-٢٠٠٦

(٣-٤) تقييم المنحنى التطوري لمؤشر الهجرة بحواضر محافظات اقليم الدلتا

المبحث الرابع: المدن الجديدة أنماط ونماذج

(٤-١) أنماط المدن الجديدة بالدلتا من منظور تنموي

(٤-٢) المدن الجديدة بالدلتا بين الواقع والمستهدف

(٤-٣) التفاوت ما بين الأحجام التصميمية والفعلية للمدن الجديدة

(٤-٤) المدن الجديدة و التنمية بالدلتا

(٤-٥) دور المدن الجديدة في استيعاب التفريغ السكاني لحواضر الدلتا

نتائج الدراسة

توصيات الدراسة

[١٠] فتحي محمد مصيلحي، المرجع

[١٠] فتحي محمد مصيلحي، المرجع السابق ص ص ٧٦:٧٨.

المبحث الأول: الأهمية النسبية لحواضر اقليم الدلتا.

ارتفع عدد سكان الحضر بإقليم الدلتا من ٦.٩٥ مليون نسمة عام ١٩٧٦ إلى ما يزيد على ١٣.٢٤مليون نسمة عام ٢٠٠٦، أي إن حضر الإقليم تضاعف خلال ثلاثين عاما، بمعدل يزيد على ٢٠٩ ألف نسمة سنويا على الرغم من أن الاتجاه العام يشير إلى انخفاض معدلات نمو حضر الإقليم من٣.٠٢% في الفترة التعدادية (٧٦-١٩٨٦) إلى ١.٨٨% و ١.٥٥% في الفترتين التعداديتين التاليتين. وبصفة عامة يلاحظ أن المعدل العام لنمو سكان الحضر بإقليم الدلتا خلال الفترة (١٩٧٦-٢٠٠٦) أقل من المعدل العام لنمو سكان الحضر بالجمهورية؛ حيث سجل الأول ٢.٢٤%، والثاني ٢.٢٩%. جدول رقم (١)

ولحواضر الدلتا الاثنا عشرة أهمية كبيرة سواء على المستوى المحلي أو الإقليمي أو القومي، فعلى المستوى المحلي تستحوذ الحواضر على أكبر نسبة من سكان الحضر بكل محافظات إقليم الدلتا ماعدا محافظتي القليوبية والغربية حيث جاءت الحاضرتان في المركز الثاني سكانيا، وعلى المستوى الإقليمي يلاحظ استحواذ الحواضر على نسبة تخطت ٥٠% من جملة سكان الحضر بمحافظات إقليم الدلتا طبقا للتعدادات الأربعة الأخيرة، هذا وإن كان الاتجاه العام يشير إلى انخفاض الأهمية النسبية لهذه الحواضر والتي تراجعت من ٦٠.٣٥% من جملة الحضر بإقليم الدلتا عام ١٩٧٦ إلى ٥٧.٢٩% عام ١٩٨٦، ثم إلى أقل متوسط لها بتعداد١٩٩٦ بنسبة ٥٤.٦٣%، ولكنها عادت للارتفاع النسبي عام ٢٠٠٦ لتستحوذ على أكثر من نصف جملة حضر الإقليم بنسبة٥٧.١٣% ، واستمرت في ارتفاعها في تعداد٢٠١٧ لتصل إلى٦٠.١٢% حيث ارتفع عدد سكان حواضر الدلتا من ٤.١٩ مليون نسمة عام ١٩٧٦ إلى ٨.٧٠ مليون نسمة طبقا للتعداد الأخير٢٠١٧ وبمعدل تغير بلغ ٨٠.٤٣%، ومعدل نمو سنوي بلغ ١.٩٧% وهو أقل من معدل نمو سكان الحضر بإقليم الدلتا والذي يصل إلى ٢.١٥% بالفترة التعدادية من ١٩٧٦ إلى ٢٠٠٦. شكل رقم (١)

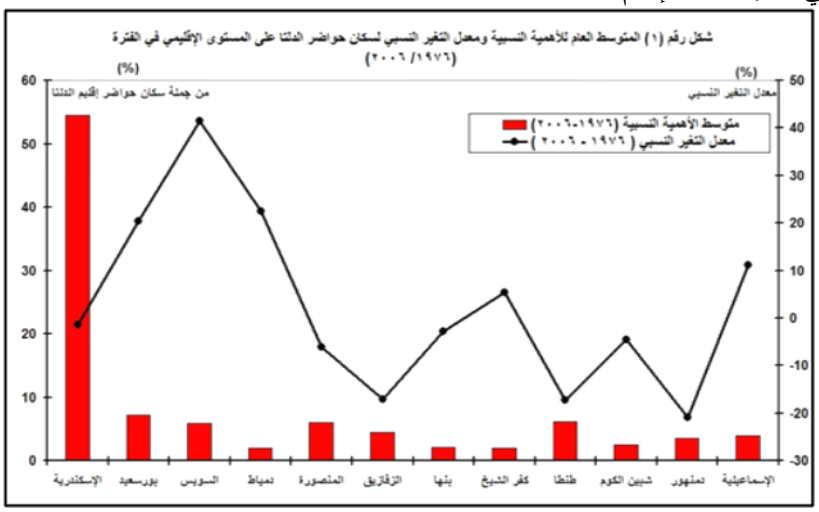

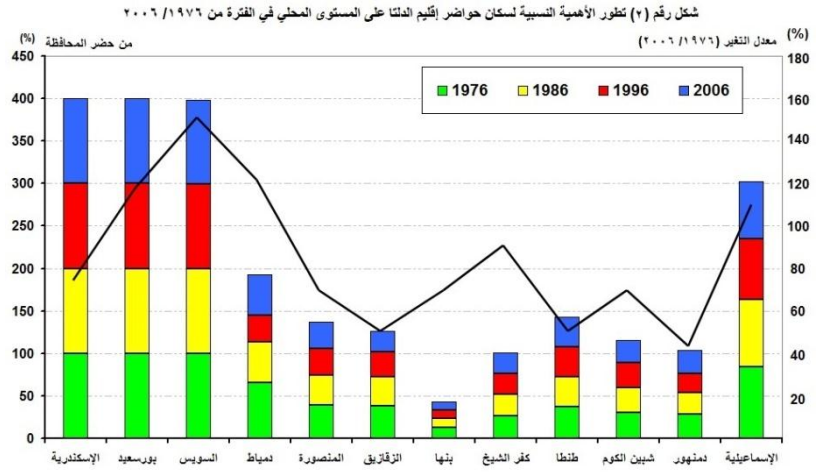

أما على المستوى القومي فقد تراجعت الأهمية النسبية لحواضر الإقليم من ٢٦.١٦% من جملة سكان الحضر بالجمهورية عام ١٩٧٦ إلى ٢٤.١٣% عام ٢٠٠٦، حيث بلغ المتوسط العام لنسبة سكان حواضر الدلتا ربع (٢٥%) جملة الحضر على المستوى القومي خلال التعدادات الأربع الأخيرة.

جدول رقم(١) التطور العددي لسكان حضر محافظات إقليم الدلتا في الفترة من ١٩٧٦: ٢٠٠٦م

المحافظة	١٩٧٦			١٩٨٦			١٩٩٦			٢٠٠٦		
	عدد السكان	% من حضر الإقليم	الرتبة	عدد السكان	% من حضر الإقليم	الرتبة	عدد السكان	%من حضر الإقليم	الرتبة	عدد السكان	% من حضر الإقليم	الرتبة
الإسكندرية	٢٣١٧٧٠٥	٣٣.٣٤	١	٢٩٢٦٨٥٩	٣١.١٢	١	٣٣٣٩٠٧٦	٢٩.٤٣	١	٤٠٨٤٦٧٢	٢٩.٣١	١
بورسعيد	٢٦٢٧٦٠	٣.٧٨	٩	٤٠١١٧٢	٤.٢٧	٩	٤٧٢٣٣٥	٤.١٦	٩	٥٧٠٦٠٣	٤.٠٩	٩
السويس	١٩٣٩٦٥	٢.٧٩	١٠	٣٢٧٧١٧	٣.٤٨	١٠	٤١٧٥٢٧	٣.٦٨	١٠	٥١٢١٣٥	٣.٦٨	١٠
دمياط	١٤٢٧٠٧	٢.٠٥	١٢	١٨٦٧٢٢	١.٩٩	١٢	٢٥٠٥٧٨	٢.٢١	١٢	٤٢٤٣١٩	٣.٠٥	١٢
الدقهلية	٦٥٦٨٤٠	٩.٤٥	٤	٩١٢٨٦٧	٩.٧١	٤	١١٧٤٤٦٦	١٠.٣٥	٣	١٣٩٤٨٩١	١٠.٠١	٣
الشرقية	٥٣٠٠٥١	٧.٦٣	٦	٧١٩٣٩٢	٧.٦٥	٦	٩٦٤٧٣١	٨.٥٠	٥	١٢٣٦٤٤٠	٨.٨٧	٤
القليوبية	٦٨٥٢٣٨	٩.٨٦	٣	١١٠٢٣٠٩	١١.٧٢	٢	١٣٤٠٨١٥	١١.٨٢	٢	١٨٩٩٣٥٤	١٣.٦٣	٢
كفر الشيخ	٢٩١٦١٤	٤.٢٠	٨	٤١١٩١٠	٤.٣٨	٨	٥٠٩٧٩٠	٤.٤٩	٨	٦٠٤٠٩٦	٤.٣٤	٨
الغربية	٧٦٤٣٠٧	١١.٠٠	٢	٩٤٤١٤٨	١٠.٠٤	٣	١٠٥٨٦١٥	٩.٣٣	٤	١١٩٧٧٧٨	٨.٦٠	٥
المنوفية	٣٣٦٦٢٣	٤.٨٤	٧	٤٤٦٦٣٦	٤.٧٥	٧	٥٤٨٠١٣	٤.٨٣	٧	٦٧٠١٥١	٤.٨١	٧
البحيرة	٥٩٥١٠٠	٨.٥٦	٥	٧٦٠١٥٨	٨.٠٨	٥	٩١٠٢٧٦	٨.٠٢	٦	٩٠٧٨٠٠	٦.٥١	٦
الإسماعيلية	١٧٤٢١١	٢.٥١	١١	٢٦٦٠٥٢	٢.٨٣	١١	٣٥٩٦٤٥	٣.١٧	١١	٤٣٢٠١٤	٣.١٠	١١
جملة إقليم الدلتا	٦٩٥١١٢١	١٠٠		٩٤٠٥٩٤٢	١٠٠		١١٣٤٥٨٦٧	١٠٠		١٣٩٣٤٢٥٣	١٠٠	

المصدر:- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، تعدادات السكان في السنوات المذكورة والنسب من حساب الطالبة.

المبحث الثاني: تطور كثافة حواضر الدلتا بين الواقع والنظرية

من تحليل للنماذج الكثافية التطورية لحواضر الدلتا يمكن تنميطها لأربعة نماذج على النحو الآتي:

- **النمط الأول:** ويضم مدينتي الإسكندرية وطنطا حيث تتجه الكثافة نحو الانخفاض بالاتجاه نحو الأطراف بشكل منتظم، ويظهر تفريغ سكاني من المنطقة المركزية، يتبعه نزول كثافي مضطرب في النطاق الانتقالي، ثم تكثيف سكاني منتظم في القطاع الأوسط والهامشي للمدينة، ولا توجد سوى قمة كثافية مركزية واحدة بمدينة طنطا، وتوجد نقاط انقطاع تمثل حافات مع الاتجاه نحو انخفاض الكثافة بالاتجاه نحو الهوامش.
- **النمط الثاني:** ويشمل اربع حواضر هي: المنصورة والإسماعيلية وشبين الكوم وبورسعيد، تتفق جميعها في انخفاض الكثافة بصفة عامة بالاتجاه نحو الهوامش مصحوبا بتفريغ سكاني بالمنطقة المركزية مكونة فوهة كثافية يتفاوت عمقها الكثافي من مدينة لأخرى، وتوجد قمة كثافية تحف بالفوهة في كل المدن السابقة ماعدا المنصورة والتي يوجد بها حافتان، مع نزول كثافي مدرج بالقطاعين

الأوسط والهامشي يغلب عليه التكثيف السكاني المطرد، ويستثنى منها مدينة بورسعيد والتي تظهر بها قمة كثافية وتكثيف سكاني على بعد٤كم من مركز المدينة.

- **النمط الثالث:** ويمثله مدن بنها ودمياط ودمنهور، وتنخفض الكثافة فيه من المركز تجاه الأطراف بمعدلات طفيفة، مصحوبا بتفريغ سكاني منتظم بالمنطقة المركزية والتي تظهر بشكل قمة في كل المدن ماعدا مدينة دمياط والتي يتضح فيها تأثير عمليات الفريغ السكاني عبر الزمن، وتتحول الكثافة بمدن هذا النمط إلى حالة تكثيف مطرد في القطاع الأوسط والهامشي، حيث يتحول التفريغ السكاني لتكثيف عند النقطة ٧٥٠متر من وسط المدينة في دمنهور، والنقطة ٧٠٠ متر في بنها و٢٥٠ متر في دمياط.
- **النمط الرابع:** هو نمط من المنحنيات التطورية غير المنتظمة لكثافة السكان، فهو في كفر الشيخ يرتفع بالبعد عن مركز المدينة إلى هامشها لأن الكثافة بالمنطق المركزية أقل من الهامش، وفي الزقازيق يحدث تفريغ للمركز وارتفاع واضح للكثافة بالهوامش، بينما في السويس تتسم بثبات اتجاه الكثافة من المركز إلى الهامش مع ارتفاع طفيف بالمركز وانخفاض طفيف مماثل بالهامش، وبدأت تظهر عمليات التفريغ السكاني بالمنطقة المركزية في السويس، بينما هي في حالة تجديد في كفر الشيخ، ويبدو من ارتفاع الكثافة السكانية وظهور قمة كثافية بالهامش بمدينتي كفر الشيخ والزقازيق وقبل الهامش بالسويس إلى النمو العشوائي المصحوب بتحضر ريفي أدى لارتفاع الكثافة إلى مستويات كبيرة.

(٢-١) الخواص المشتركة لنماذج التطور الكثافي بحواضر الدلتا

من العرض السابق يمكن رصد مجموعة من الخواص المشتركة التي تجمع بين نماذج تطور الكثافية بحواضر الدلتا وهي النحو الآتي:

١- انخفاض الكثافة بالاتجاه من المركز نحو الأطراف، ماعدا في حالة النمو العشوائي والتحضر الريفي بالهوامش الذي يؤدي لظهور قمة كثافية هامشية.

٢- تفريغ سكاني للمنطقة المركزية يتفاوت بين التفريغ المنتظم المطرد والتفريغ المضطرب، والذي يتمخض عنه فوهة كثافية مركزية يختلف عمقها الكثافي حسب المرحلة التطورية.

٣- ظهور الحواف أو القمم الكثافية والتي تعد أعلى كثافة سكانية بالمدينة، كما تظهر بعض القمم الثانوية، وبعض القمم الهامشية نتيجة النمو العشوائي عند نزول الكثافة.

٤- يسود النطاق الأوسط والهامشي حالة من التكثيف السكاني المنتظم رغم انخفاضه بالاتجاه نحو الهامش إما بشكل منتظم أو بشكل سلمي.

المبحث الثالث: الهجرة العكسية والتحضر المضاد.

وقد تناولت العديد من النظريات مراحل النمو الحضري والتحضر للأقاليم الحضرية، أهمها نظرية الدورة المكانية Spatial Cycle Theory ونظرية القلب والأطراف Core-Periphery فنظرية الدورة المكانية: يقوم الافتراض الاساسي للنظرية على أن الاقاليم الحضرية تسلك في رحلة تحضرها أربع مراحل رئيسية:

١. مرحلة التحضر الكثيف URBANIZATION
٢. مرحلة التحضر الجزئي بالضواحي SUBURBANIZATION
٣. مرحلة التحضر المضاد DISURBANIZATION
٤. مرحلة إعادة التحضر REURBANISATION

وتتباين كل مرحلة من هذه المراحل فيما يتعلق بالخصائص التنموية والديموغرافية؛ ففي **المرحلة الأولى** تظهر كتلة حضرية (القلب الحضري) وتنمو على حساب الريف المتاخم، وتظهر فيها الهجرة الكثيفة لسكان الريف وزيادة سكان المدن، وبصورة عامة فإن تلك المرحلة تتسم بإرتفاع معدلات النمو السكاني والعمراني بالمدينة المركزية بينما تنخفض معدلات النمو السكاني في النطاقات الريفية المتاخمة طبقا لتدفق تيارات الموارد والعمالة والسكان صوب المدينة وبالتالي تزايد قوى الجذب لها[١١]، ثم في **المرحلة الثانية** يحدث نمو متسارع بالحلقة الخارجية للكيان الحضري والتي تحدث مع نمو دخول الأفراد بشكل ملحوظ، وتتعقد حياة المدينة وتفقد مرونتها نتيجة لصعوبة المعيشة وارتفاع الإيجارات وأسعار السلع وظهور بعض مشاكل ازدحام المرور وتدهور الخدمات والتلوث[١٢]، وتلعب شبكة النقل الدور البارز في هذه المرحلة حيث تنشأ شبكة كثيفة للنقل تربط بين المدينة والضواحي التابعة لها مصحوبة مستوى الاسكان والخدمات والبيئة الحضرية والمرافق والبنية الأساسية بتلك الضواحي إلى جانب مد نطاق الخدمات الحضرية إلى المناطق الخارجية بالضواحي، بما يمهد لبدء عمليات الخلخلة واللامركزية والتفريغ الجزئي للمؤسسات الصناعية والإنتاجية والمؤسسات الخدمية ومراكز التجارة و الخدمات صوب الضواحي وبعيدا عن القلب الحضري. ثم في **المرحلة الثالثة** يتدهور القلب الحضري ويحدث له فقد سكاني يصب في صالح الحلقة الخارجية، وتشهد هذه المرحلة في نهايتها مجموعة من الظواهر أهمها:

١- امتداد عمليات التناقص السكاني لتشمل الضواحي والتي أصبحت ضواحي داخلية بينما تتزايد معدلات النمو السكاني للمناطق شبه الحضرية بشكل غير مسبوق ويتزايد حجمها السكاني .

---

[11] (R.R.Boyce, & J.Hewitt. (1993). urban land economic. *British columbia geogrraphical series*

(١٢) **نشأة المدن ونموها**: متاح على: http://www.kau.edu.sa/Files/0002132/Subjects/REG5.pdf

٢- التحولات الحضرية المتسارعة للتجمعات الريفية بمناطق الهوامش الريفية مع سرعة نمو تلك التجمعات مكانيا وتضخم احجامها السكانية على حساب الأراضي الزراعية.

٣- تأكد تكوين المراكز الثانوية الفرعية للتجارة والخدمات والأعمال والوظائف وتحول الإقليم الحضري إلى نمط الإقليم متعدد الأنوية والمراكز.

٤- تزايد الاستقلالية والاكتفاء الذاتي للهوامش و الأطراف من الخدمات و التجارة وفرص التوظيف وزيادة التفاعلات الوظيفية فيما بينهم وتقلص الرحلات اليومية والتفاعلات الوظيفية لحركة المترددين مع المدينة المركزية لأقل قدر ممكن.[١٣]

ثم في **المرحلة الرابعة** يبدأ القلب الحضري في استعادة السكان من خلال عمليات الإحياء والتجديد.

وقد سبق أن اتضح من دراسة توزيع السكان بالكثافات المختلفة تقلص الكثافات في المناطق الداخلية والأحياء القديمة مقابل ارتفاعها بالأحياء الهامشية والخارجية، مما يؤشر ضمنيا أنها صورة توزيعية ترتبت على التحضر المضاد بهجرة جزئية للسكان من المركز إلى الأطراف و الشياخات الهامشية.

المبحث الرابع: نطاقات التفريغ والنزوح السكاني بحواضر الدلتا.

وبدراسة مؤشرات الهجرة سجلت حواضر الدلتا ككل مؤشرات هجرة سلبية أي أنها طاردة للسكان ماعدا مدينتي دمياط وكفر الشيخ، وفي مقابل تزايد مؤشر الهجرة في النطاقات الريفية المتاخمة للمدينة يؤشر على أن المجال المكاني لظاهرة التحضر المضاد تجاوزت كردونات المدن ولكن بدرجات مختلفة.

وبدمج الفترات التطورية الممتدة من ١٩٧٦ حتى ٢٠٠٦ يتضح تداعي مؤشر الهجرة كلما ابتعدنا عن الكتلة الحضرية للمدينة، فيصل إلى ٤.٢% في النطاق اللصيق بالمدينة (أقل من ٢.٥كم)، وتنخفض إلى ٢% في النطاق الثاني (٢.٥كم :٥كم)، ثم إلى ١.٤ في النطاق الأبعد (الأكثر من ٥كم).

شكل ٣ مراحل التحضر المقترحة في نظرية مراحل التحضر

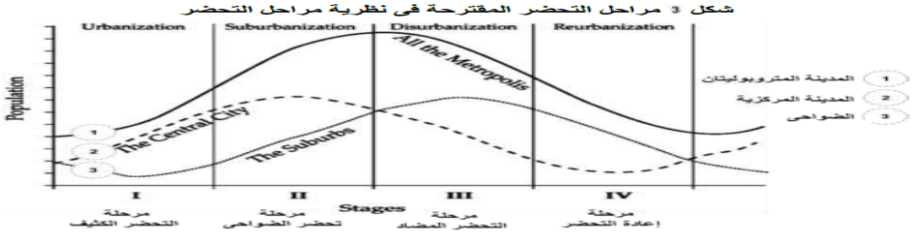

[١٣] Muhammad Salem ،Metropolitan growth and urbanization theories: A Literature Study (متاح على https://scholar.cu.edu.eg/sites/defau

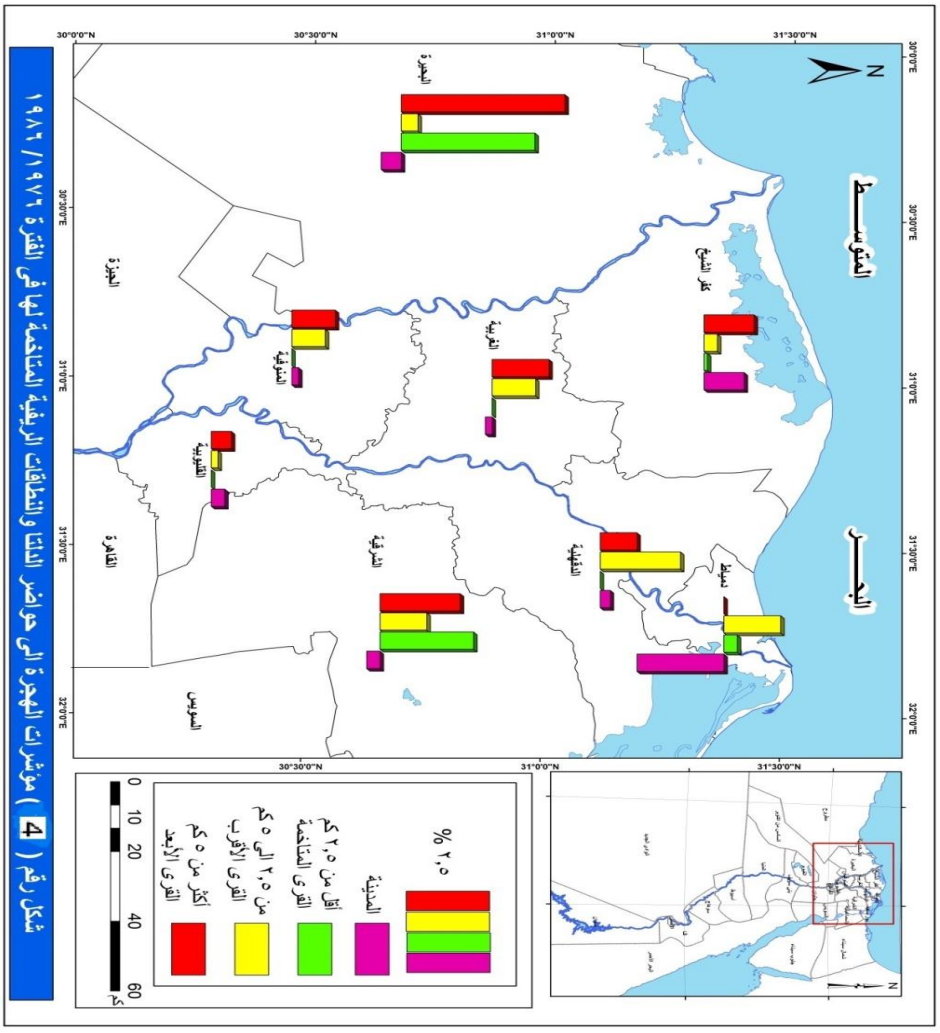

شكل رقم (4) مؤشرات الهجرة الى حواضر الدلتا والنطاقات الريفية المتاخمة لها فى الفترة ١٩٧٦/١٩٨٦

لكن هذا الاتجاه العام ينطوي على مفارقة يجب التوقف عندها حيث أن معدلات مدينة دمياط طفريه تؤثر على التوجه العام للحواضر الثماني الذي تم دراستهم وباستثنائها نحصل على الاتجاه الطبيعي للحواضر محل الدراسة ونطاقاتها الريفية التابعة لها حيث تسجل الحواضر السبعة مؤشراً سلبياً مقداره -٠.٤%، لكن نطاق القرى الصيقة (الأقل من ٢.٥كم) تشكل الهجرة عاملا اساسيا في نموها بمؤشر يصل إلى ١.٢٣% سنويا، ليرتفع قليلا ليصل ١.٣٦% سنويا في النطاق الأكثر بعدا (٢.٥:٥كم)، ويشير هذا إلى وجود عملية تفريغ مستمرة لحواضر الدلتا السبعة، بينما تسجل القرى المتاخمة مؤشرات هجرة موجبة، لأن جزء كبير من التفريغ السكاني للمدينة يذهب للقرى الريفية المتاخمة، كما يحتمل أنها استقبلت جزءا من هجرة الريفيين من قرى ومدن ابعد راق لهم العيش بهذه القرى المتاخمة لانخفاض تكلفة الحياة وتوافقها مع الثقافة الفكرية للمهاجرين.

(٤-١) مؤشرات الهجرة بحواضر الدلتا والنطاقات الريفية المحيطة بها في الفترة١٩٧٦-١٩٨٦

بلغ متوسط مؤشر الهجرة بحواضر الإقليم في هذه الفترة -٠.٥%، وسجلت اربع حواضر مؤشرات سالبة هي: دمياط ودمنهور والزقازيق وطنطا، بينما سجلت باقي الحواضر مؤشرات موجبة، ويلاحظ أن القرى المحيطة بالحواضر سجلت هي الأخرى معدلات موجبة، وإن كانت أعلى المعدلات سجلت في نطاق القرى المتاخمة للحواضر ذات مؤشرات الهجرة السالبة، بينما لا يظهر أثر للهجرة بالقرى المتاخمة للحواضر التي سجلت مؤشرات موجبة إلا بمدينة كفر الشيخ والتي لم تزد عن٠.١%.

وعلى الرغم من الانخفاض النسبي لمؤشر الهجرة بنطاق القرى الواقعة على بعد يتراوح ما بين من ٢.٥ إلى ٥ كم من الحواضر إلى ١.١%، إلا انه عاد للارتفاع مرة أخرى في نطاق القرى الأكثر بعدا والتي تبعد عن الحواضر بما يزيد عن٥كم ليصل مؤشر الهجرة بها إلى١.٩%، بل إنها الأعلى من بين النطاقات الثلاث في خمس حواضر هي دمنهور وطنطا وكفر الشيخ وشبين الكوم وبنها شكل رقم(شكل رقم (٣) ١٦٢).

(٤-٢) مؤشرات الهجرة بحواضر الدلتا والنطاقات الريفية المحيطة بها في الفترة١٩٨٦-١٩٩٦

انخفض متوسط مؤشر الهجرة في هذه الفترة عن سابقتها ليصل إلى -٠.٩%، وارتفع عدد الحواضر التي سجلت مؤشرا سالبا لتصل إلى ست حواضر تراوحت قيمة المؤشر بها ما بين ٤.٣% بمدينة دمياط و-٠.١% بمدينة كفر الشيخ، بينما سجلت حاضرة واحدة وهي بنها مؤشر هجرة موجب بلغت قيمته ٠.٢%، أما بالنسبة للقرى المحيطة فلم يختلف الوضع كثيرا عن الفترة التعدادية السابقة حيث سجلت معدلات

هجرة موجبة، وإن انخفض المتوسط العام لمؤشر الهجرة بنطاق القرى المتاخمة للحواضر إلى النصف تقريبا مقارنة بالفترة السابقة ليصل إلى٠.٩%، وارتفعت بشكل واضح بالقرى المتاخمة لمدينة دمنهور (٢.٦%)، باقي الحواضر سجلت القرى المتاخمة لها مؤشرات أقل من المتوسط العام، بل أن هناك أربع حواضر سجلت معدلات صفرية وهي شبين الكوم وبنها والمنصورة. شكل رقم (٤)

وفي نطاق القرى الأكثر بعدا والتي يتراوح بعدها عن المدينة ما بين٢.٥إلى ٥كم ارتفع مؤشر الهجرة إلى ٢.٤%وسجلت القرى المحيطة بمدينة واحدة مؤشرا أعلى من المتوسط العام وهي دمنهور، حيث بلغ ١١%، وفي نطاق القرى الأكثر بعدا (الابعد من ٥كم) انخفض مؤشر الهجرة إلى ١.٢%، وارتفع بحاضرتي كفر الشيخ وبنها عن هذا المتوسط، وسجلت القرى المحيطة بباقي الحواضر معدلات أقل من المتوسط العام.

(٤-٣) مؤشرات الهجرة بحواضر الدلتا والنطاقات الريفية المحيطة بها في الفترة١٩٩٦-٢٠٠٦

اختلفت الأوضاع كثيرا في هذه الفترة التعدادية حيث شهدت انضمام مدينتي شبين الكوم وبنها لقائمة المدن ذات مؤشرات الهجرة السالبة، في الوقت نفسه خرجت مدينة دمياط من هذه القائمة حيث سجلت مؤشر هجرة موجب طفريا بلغ ٧١% ، مما أدى لارتفاع المتوسط العام لمؤشر الهجرة بهذه الفترة التعدادية ليصل إلى ٦.٧%، وهذه الطفرة بمدينة دمياط ترجع لعدة اسباب اهمها ضم مدينة دمياط لعدد من المحلات العمرانية الريفية القائمة ذات الطابع السكنى العشوائي، كالعزب والقرى المجاورة لها مثل غيط النصارى، وشط جريبة، وعزبة الأحمدي، وعزبة اللحم، وشط الملح وغيرها نتيجة لالتحام الحيز السكني بسبب المد المطرد لمدينة دمياط تجاه تلك القرى، كما كان لإنشاء ميناء دمياط الجديد عاملاً آخر من عوامل انتشار السكن العشوائي –خاصة- على الجانب الغربي لنهر النيل "فرع دمياط" الذى يتبع إداريا الحى الرابع، حيث وفر هذا العامل العديد من فرص العمل لكثير من الشباب العاطلين في حرفة النقل والتشوين للبضائع بالميناء، و نظرا لقرب مدينة دمياط لمصيف رأس البر ودمياط الجديدة نجد نمطا للهجرة الموسمية خلال فصل الصيف سعيا وراء المزيد من الرزق، ولتحقيق دخل أعلى، حيث يعمل العديد من الشباب في محلات الحلويات، والبعض الأخر يعمل بحرف بيع مستلزمات المصيف على الشاطئ.

وبصفة عامة يمكن القول بأن مدينة دمياط هي المدينة الأكثر بروزا في هذه الفترة التعدادية وباستثنائها يحدث فرق واضح في المتوسط العام لمؤشر الهجرة كمياً ونوعياً.

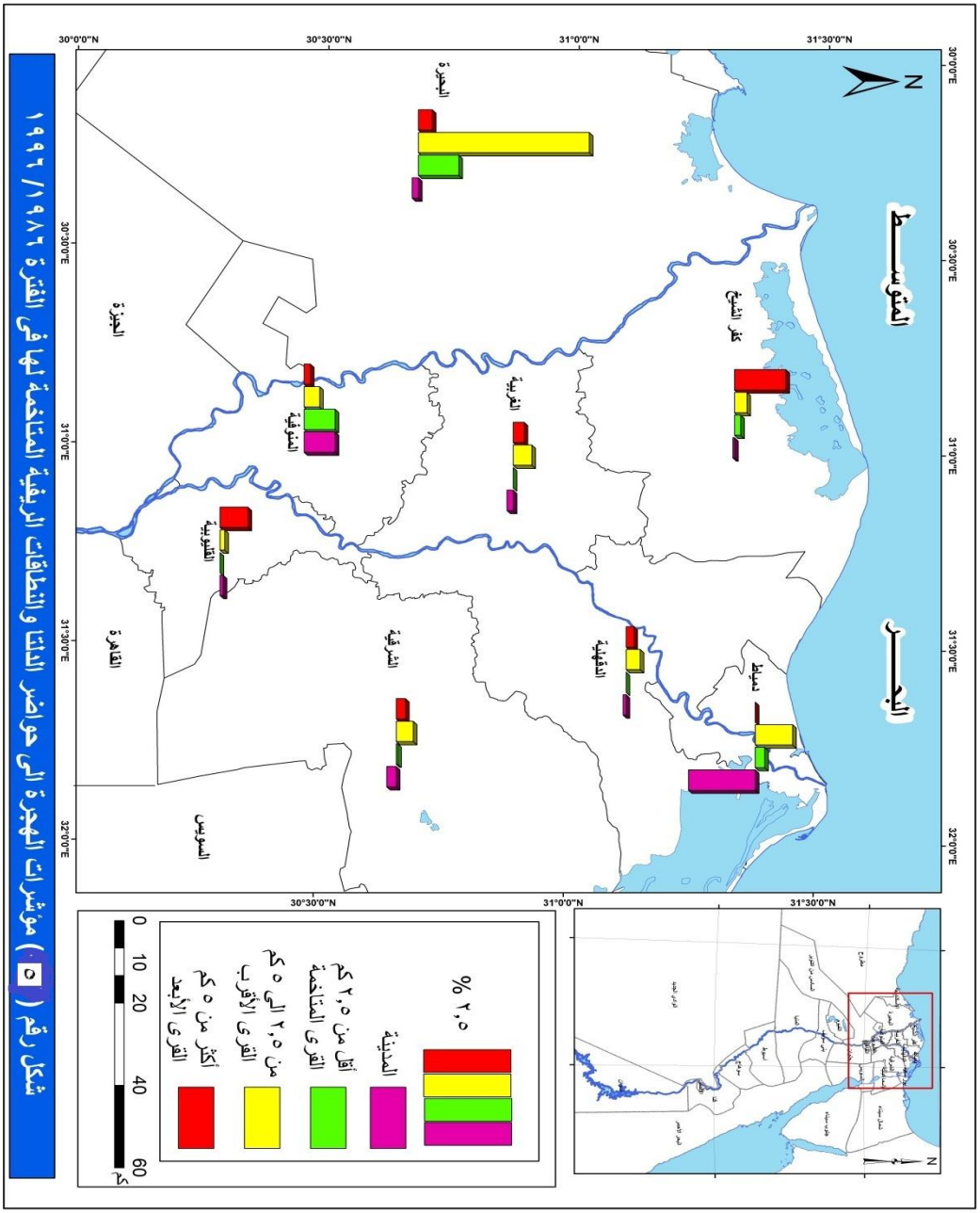

شكل رقم (٥) مؤشرات الهجرة الى حواضر الدلتا والنطاقات الريفية المتاخمة لها فى الفترة ١٩٨٦/١٩٩٦

ولعل السمة المشتركة بين الفترات التعدادية الثلاثة هو تسجيل القرى المحيطة بالحواضر مؤشرات هجرة موجبة، خاصة القرى المحيطة بمدينة دمياط فبلغت في قرى النطاق المتاخم ٣٨.٢%، ثم ١٥.٢% في النطاق التالي شكل رقم (١٦٤ شكل رقم (٥))، ولعل هذا الارتفاع يرجع إلى أن المهاجرين للمدن في الغالب يميلون للإقامة على أطراف المدينة في مناطق تتسم بالتجانس الريفي خاصة مع تمهيد الطرق وسهولة النقل والمواصلات، وينقل المهاجرون معهم عاداتهم وتقاليدهم، كما أن أصحاب الأراضي المحيطة بمدينة دمياط اتجهوا لتقسيمها وبيعها كأراضي بناء بدلا من زراعتها، حيث يجلب لهم ربحا أوفر، فقد أتضح أن سعر القيراط في المناطق العشوائية –خاصة- في مناطق البرش، وأرض فايد والزوائد، وقرب مصانع النسيج في الجنوب يزيد عن ٤٠.٠٠٠ جنيه، بعد أن كانت أرضا زراعية سعرها لا يزيد عن ٣٢٠٠ جنيه، كما أن عملية شراء الأرض تتم بالتقسيط دون إجراءات أو رسوم بلدية تشكل عبئا على المشترى، وإتباع قواعد غير ملزمة من جانب نظم الإسكان من جهة، وكذلك يمكن إدماج الاستعمال التجاري والصناعي والحرفي مع السكن من جهة أخرى.[١٤]

(٤-٤) تقييم المنحنى التطوري لمؤشر الهجرة بحواضر محافظات اقليم الدلتا

بدراسة المنحنى التطوري العام لحواضر اقليم الدلتا يتبين التالي:-

- يكشف المنحنى التطوري لمؤشر الهجرة تزايدها بالبعد عن الكتلة الحضرية رغم تزايد المسافة مما يؤشر على حقيقة مهمة، وهي أن ظروف التشبع السكاني للحواضر بدأت تنسحب على القرى الأكثر قربا، ومن ثم انعكست على تزايد الهجرة بالبعد عن المدينة.
- يظهر جليا الوضع المختلف لمدينتي دمياط وكفر الشيخ، حيث سجلتا معدلات هجرة موجبة خلال الفترة ١٩٧٦-٢٠٠٦ بينما سجلت بقية الحواضر معدلات هجرة سلبية – مع اختلاف المسار التطوري لكل منهما، فقد بدأت الهجرة في دمياط متراجعة ومتناقصة في الفترتين التعداديتين الأوليتين (٧٦-٨٦، ٨٦-٩٦) ولكنها قفزت في الفترة التعدادية الأخيرة (٩٦-٢٠٠٦)، بينما سجلت مدينة كفر الشيخ موقف هجرة متقدم في الفترة التعدادية الأولى (٧٦- ١٩٨٦)، تحولت لموقف متناقص ومتراجع في الفترتين التاليتين.
- ومن ثم نجد أن المدينتين ظلتا تستقبلا مهاجرين على الرغم من تفريغ المناطق الداخلية جزئيا لسكانها، انظر جدول رقم(جدول رقم (٢)١٢٢)، ويختلف السياق المكاني للهجرة خارج مدينة دمياط عن مدينة كفر الشيخ إذ ترتفع الهجرة في

(١٤) **ظاهرة السكن العشوائي في مدينة دمياط:** متاح على:http://bohouth .blogspot.com

النطاق اللصيق لمدينة دمياط وتتراجع معدلاتها بالبعد عن المدينة أي بتداعي المسافة.

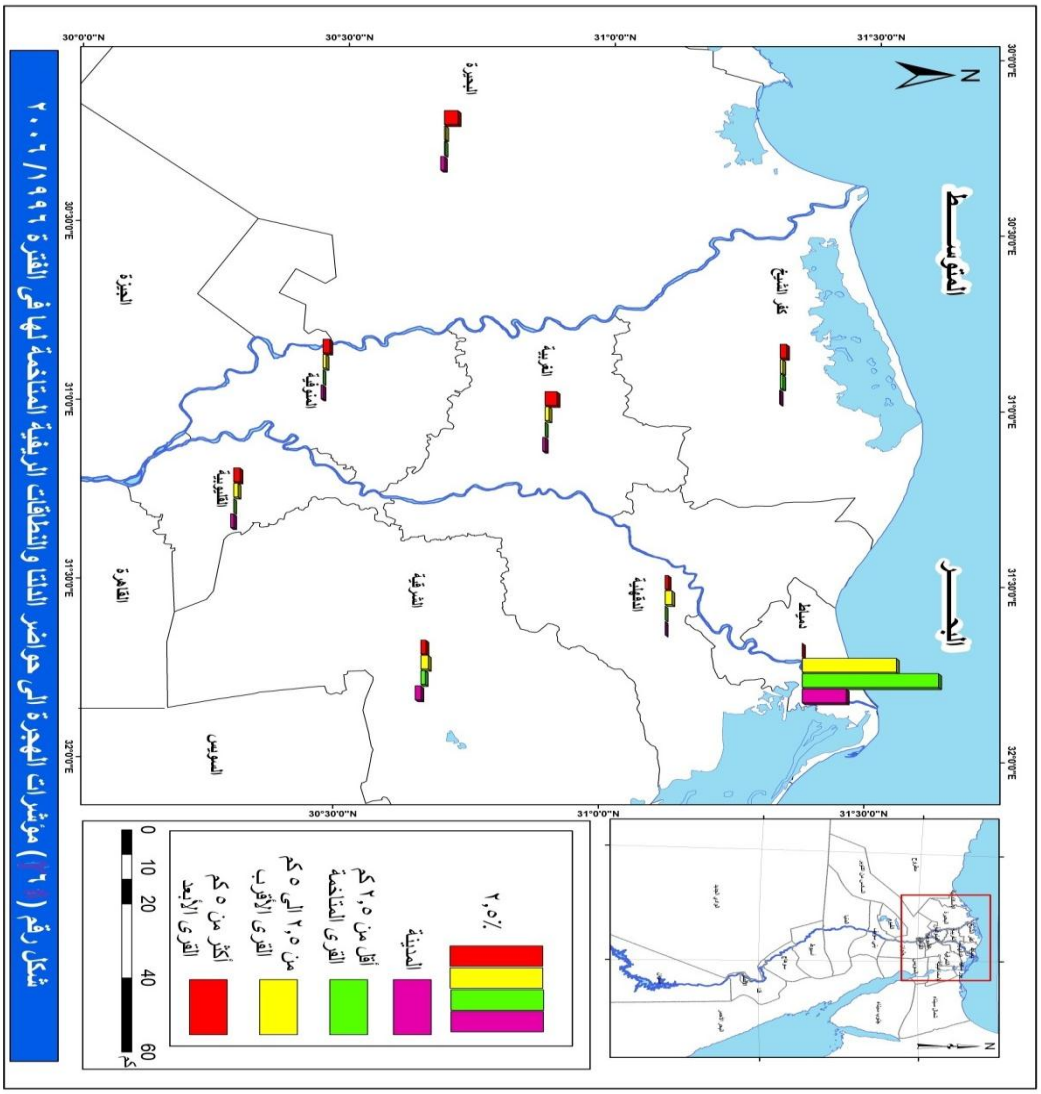

وينعكس الموقف حول مدينة كفر الشيخ حيث تزداد مؤشرات الهجرة بزيادة المسافة، وتستقبل المدينة وتفقد في نفس الوقت مهاجرين بشكل متبادل مع ملاحظة امتداد حالة التشبع بالقرى الأكثر قربا من حاضرة كفر الشيخ ومن ثم تسجيلها لمعدلات هجرة أقل من القرى الأبعد، بينما تشهد دمياط عملية اعادة بناء داخلي لبعض احيائها السكنية أو تعمير أراضي داخلية كانت محتجزة داخل المدينة فترتب على ذلك جذب مهاجرين جدد وامتدت دوائر جذبها إلى القرى المتاخمة بمعدل أكبر وتقل بتزايد المسافة، ولعل هجرة الصناعات بدمياط

من داخل الكتلة الحضرية للمدينة إلى القرى المتاخمة لها اثرها الفعال في تزايد الهجرة وتحضر القرى المحيطة بالمدينة هربا من الضرائب والالتزامات الحكومية على الصناعات المهاجرة.

جدول رقم (2) مؤشرات الهجرة إلى حواضر الدلتا والنطاقات الريفية المتاخمة لها منذ عام ١٩٧٦حتى ٢٠٠٦

الفترة التعدادية	النطاقات	شبين الكوم	الزقازيق	بنها	طنطا	كفر الشيخ	دمنهور	المنصورة	دمياط	متوسط العام	المتوسط العام بدون دمياط
٧٦-٨٦	المدينة	٠.٢	-٠.٤	٠.٤	-٠.٢	١.٢	-٠.٦	٠.٣	-٢.٦	-٠.٥	٠.٢
	أقل من٢.٥كم	٠.٠	٢.٨	٠.٠	٠.٠	٠.١	٤.٠	٠.٠	٠.٤	١.٨	٠.٣
	٢.٥:٥كم	١.٠	١.٤	٠.٢	١.٣	٠.٤	٠.٥	٢.٤	١.٧	١.١	١.١
	اكثر من ٥كم	١.٣	٢.٤	٠.٦	١.٧	١.٥	٤.٩	١.١	٠.٠	١.٩	١.٦
٩٦-٨٦	المدينة	٠.٠	-٠.٦	٠.٢	-٠.٤	-٠.١	-٠.٤	-٠.٢	-٤.٣	-٠.٩	-٠.٢
	أقل من٢.٥كم	٠.٠	٠.١	٠.٠	٠.٠	٠.٤	٢.٦	٠.٠	٠.٦	٠.٩	١.٠
	٢.٥:٥كم	١.٠	١.١	٠.٦	١.٢	٠.٨	١١.٠	٠.٩	٢.٤	٢.٤	٢.٤
	اكثر من ٥كم	٠.٤	٠.٦	١.٨	٠.٧	٣.٣	٠.٩	٠.٥	٠.٠	١.٢	١.٢
٩٦-٢٠٠٠	المدينة	-٠.٣	-٠.٩	-٠.٥	-٠.٤	-٠.١	-٠.٦	٠.٠	٧.١	٦.٧	-٠.٤
	من٢.٥كم	٠.٠	٠.٧	٠.٠	٠.٠	٠.٤	٠.١	٠.٠	٣٨.٢	٩.٩	٠.٤
	٢.٥:٥كم	٠.٥	١.٢	٠.٧	٠.٦	٠.٤	٠.٢	١.١	١٥.٢	٢.٥	٠.٧
	اكثر من ٥كم	١.١	٠.٨	١.٠	١.٩	١.٠	٢.٢	٠.٥	٠.٠	١.٢	١.٢
المتوسط العام	المدينة	-٠.٣	-٠.٦	-٠.٢	-٠.٣	٢.٠	-٠.٥	-٠.١	٠٢	٥.٣	-٠.٤٠
	أقل من٢.٥كم	٠.٠	١.٢	٠.٠	٠.٠	٠.٣	٢.٢	٠.٠	١٣.١	٤.٢	١.٢٣
	٢.٥:٥كم	٠.٨	١.٢	٠.٥	١.٠	٠.٥	٣.٩	١.٥	٦.٤	٢.٠	١.٣٦
	اكثر من ٥كم	٠.٩	١.٢	١.١	١.٤	١.٩	٢.٦	٠.٧	٠.٠	١.٤	١.٤٣

المصدر: من عمل الطالبة بالإعتماد على بيانات السكان للمدن في السنوات المذكورة
***مؤشر الهجرة =معدل النمو السكاني- معدل الزيادة الطبيعية**
(+)مستقبلة للسكان (-) طاردة للسكان

ففي دراسة عام ٢٠٠٢ لمعرفة الموطن الأصلي لسكان العشوائيات بمدينة دمياط ارتفعت نسبة المهاجرين من قرى مركز دمياط إلى المدينة فبلغت نسبتهم٣٦.٥% من جملة العينة البحثية، وارتفعت نسبتهم في حي ثان مقارنة بحي أول، ويرجع ذلك إلى أن العشوائيات بحي أول يقع معظمها داخل نطاق المدينة وهو الأقدم ومن هنا فقد تشبع بالسكان، واصبح الحصول فيه على سكن من الأمور

الصعبة، على العكس من حي ثان – الأحدث في نشأته- حيث تتوافر نسبيا الأراضي التي تعد عاملا جاذبا للمهاجرين للحصول على سكن حتى لو كان عشوائيا غير مخطط.

اما بالنسبة لسكان مدينة دمياط النازحين للمناطق العشوائية فقد بلغت نسبتهم٣٢.٧%من حجم العينة يتركز أغلبهم في حي ثان لنفس الأسباب التي دعت مهاجري قرى مركز دمياط يتوافدون على حي ثان حيث توفر الأراضي الصالحة للبناء، ووجود الطرق الجديدة والمرصوفة وسهولة البناء وتركز عدد من الصناعات الحرفية.

في النهاية يمكن القول بأنه على الرغم من توسع كردونات حواضر اقليم الدلتا، وما ترتب عليها من توسيع لاحوزتها العمرانية ومن ثم اجتذاب مهاجرين جدد لكن عوامل الضغط من المناطق المركزية والداخلية كانت قوية، بفعل تحول الاستخدامات السكنية إلى استخدامات استهلاكية وخدمية وتعمر الأسر مقرونا بانفصال ابنائها وبقاء الوالدين وتعمر المباني وتنكيس اعداد لا بأس بها وتهدمها وهجرة سكانها، هذا فضلا عن طموحات الأغنياء نحو سكن الأحياء الشابة في هوامش المدينة، واستسلام الفقراء بأمل العيش داخل المدينة واتجاه توطنهم في الأحياء الهامشية الأكثر فقرا، كل هذ أدى إلى نزوح السكان عبر الزمان إلى أطراف المدينة وخلخلة الكثافات السكانية داخل الأحياء الداخلية بالمدن وعندما تتسع مجالات هذه العمليات وتتجاوز حدود كردوناتها لانخفاض فرص البقاء داخل المدينة ومن ثم القفز على القرى الريفية المتاخمة ساعد عليها عدم تغيير حدود الكردونات في الأوقات المناسبة وبالتالي استقبالها لموجات المهاجرين أدت إلى تزايد احجامها السكانية بمعدلات أكبر من المعدلات الداخلية للمدينة، بل أن اتساع مساحة ظروف التشبع الحضري تنتقل إلى نطاقات القرى المحيطة ومن ثم يختلف السياق المكاني للهجرة فبعد أن كان متراجعا المسافة أصبحت متزايدة بالبعد عن المدينة.

المبحث الخامس: المدن الجديدة أنماط ونماذج

لا يوجد تعريف محدد للمدينة الجديدة وإن كان يمكن تعريفها بأنها منطقة مميزة تتم بها تنمية حضرية جديدة لتوطين مجموعة من السكان لهم مصلحة واحدة، وتعتمد على المناطق المحيطة بها أدنى اعتماد ممكن[١٥]، وقد ارتبط ظهور المدن الجديدة فكرا وتطبيقا بالتجربة العمرانية البريطانية، حيث انتشرت كنمط عمراني عالمي منذ خمسينيات القرن العشرين، فيما بين اختمار فكرة مدن الحدائق في ذهن **ابنزر هوارد** في نهايات القرن التاسع عشر، وتلك الطفرة من المدن الجديدة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية مباشرة.

(15) **Albert, Robinson**, Economic and New Towns, New York: prager Caroline, 1971, p.6.

وقد كان الهدف الأول من انشاء المدن الجديدة في بريطانيا هو توفير الحياة الفضلى لسكان مدينة لندن فيما يعرف باسم مدن الحدائق، لكن سرعان ما تحول الهدف إلى انعاش المناطق المتدهورة في اعقاب الدمار الذي لحق بالمدن البريطانية بعد الحرب العالمية الثانية[١٦]

وفي مصر تبنت الدولة سياسة الاتجاه إلى الصحراء وخلق ركائز جديدة للعمران خارج المنطقة المأهولة وكسر الأنماط التقليدية للنمو العمراني وامتدادات المدن العشوائية لتحقيق عدة أهداف منها:-

١- إعادة رسم خريطة السكان وتوزيعهم الجغرافي في مصر مع خلق بيئة حضرية جديدة أكثر تنظيما وجاذبية عمرانية تمتص جزءا من التكدس السكاني في المدن القائمة، والاتجاه خارج منطقة العمران المنحصرة في وادي ودلتا النيل إلى الجوانب الصحراوية للتخفيف من التكدس المبالغ فيه، وحماية الأرض الزراعية المهددة بالزحف العمراني، بالإضافة إلى حل مشاكل المدن القائمة - جزئيا - والتي تعاني من التزاحم وتدهور المرافق وضيق المساحات المتوفرة للتوسعات العمرانية.

٢- خلق حافز لتدفق رؤوس الأموال وجذب المستثمرين إلى المناطق الجديدة وذلك بتهيئة الظروف المناسبة للمشروعات في مجال الإنتاج الصناعي وفي مجال الخدمات، والعمل على توطين الصناعات في مناطق محددة للاستفادة من الموارد الطبيعية المتاحة واستغلال الإمكانيات المختلفة الموجودة بالمناطق الصحراوية.[١٧]

(٥-١) أنماط المدن الجديدة بالدلتا من منظور تنموي

ظهرت عدة محاولات غير حكومية مع بداية القرن العشرين لإنشاء **المدن** الجديدة أهمها: عام ١٩٠٥حيث تجربة إنشاء ضاحية مصر الجديدة شمال شرق مدينة القاهرة، وضاحية المعادي على الضفة الشرقية للنيل في عام ١٩٠٨م، وهناك تجربة أخرى قام بها المستثمر اليوناني جناكليس في الثلاثينات حيث قام باستصلاح منطقة ضمن الصحراء الغربية غربا من مدينة الإسكندرية لزراعة العنب لقيام صناعة النبيذ في مصر، هذا بالإضافة إلى تجربة مديرية التحرير في الخمسينات، وقد اهتمت ثورة ١٩٥٢ بالانتشار في الصحراء خارج وادي النيل الضيق في صورة مشروعات لاستصلاح الأراضي وإقامة المجتمعات الزراعية الصحراوية لاستغلال فائض المياه بعد بناء السد العالي. وبالتالي ظهرت عدة مشروعات تعميريه معتمدة على النشاط

---

(١٦) **أحمد محمد عبد العال**، المدن الجديدة والتنمية الإقليمية في مصر - مجلة الآداب والعلوم الإنسانية - كلية الآداب جامعة المنيا - المجلد العاشر - يونيه١٩٩٢، ص٢.

(١٧) **عصام الدين محمد**، تقييم التجربة المصرية في إنشاء المدن الجديدة بالمناطق الصحراوية عصام الدين محمد على، "تقييم التجربة المصرية في إنشاء المدن الجديدة بالمناطق الصحراوية"، مجلة العلوم الهندسية (JES)، كلية الهندسة، جامعة أسيوط، المجلد (٣١)، العدد (١)، يناير ٢٠٠٣م.،ص٤.

الزراعي في شكل وحدات اقتصادية ريفية صغيرة الحجم ومحدودة السكان، فاتجهت الدولة في عام ١٩٦١م لاستصلاح الأراضي في الوادي الجديد وقد بلغت الطموحات في هذا المشروع إلى إنشاء مجتمعات جديدة تكون قادرة على استيعاب نحو ٤ مليون نسمة، و في عام ١٩٦٥ بدأت الحكومة في التفكير في إنشاء تجمع سكني على مساحة ٦٣٠٠ فدانا شرق مدينة القاهرة (مدينة نصر)، وفي عام ١٩٧١ تم التوسع في المشروع بإضافة ١٤٠٠٠ فدان.

وفي فترة السبعينيات بدأت تتبلور ملامح الفكر الحكومي المنظم لإنشاء مدن جديدة بداية من مدينة العاشر من رمضان عام ١٩٧٧، تبعها مدينتي السادات و ١٥ مايو عام ١٩٧٨ وهو العام نفسه الذي تأسست فيه أول وزارة تحمل اسم المجتمعات العمرانية الجديدة فأطلق عليها وزارة التعمير والمجتمعات العمرانية الجديدة[١٨]. وتسارعت وتيرة انشاء المدن الجديدة فظهرت مدينة السادس من أكتوبر عام ١٩٨٠. وبدء في تخطيط وإنشاء المجتمعات الجديدة مثل العامرية الجديدة، والصالحية، والمدن الجديدة على امتداد وادي النيل، وكذلك التجمعات الجديدة حول القاهرة

* **وتنقسم المدن الجديدة** في مصر تبعا لتاريخ إنشائها إلى ثلاثة أجيال متتابعة، بينما تنقسم المدن الجديدة من حيث مواقع إنشائها ووظيفتها إلي ثلاثة أنواع على النحو التالي:-

١- **مدن تابعة**:- وتقع حول مدينة القاهرة وبالقرب منها، وتهدف علي المدى القصير والمتوسط إلى كسر حدة الكثافة السكانية لمدينة القاهرة والاستفادة من الهياكل الأساسية المتوفرة فيها كالخدمات والعمالة في جذب السكان والأنشطة وخلق فرص عمل جديدة ومقومات اقتصادية ترتبط بالمدينة الأم، وهذه المدن مثل: مدينة ١٥ مايو للعاملين بحلوان و٦ أكتوبر من مدن الجيل الأول، ومدينتي بدر والعبور من مدن الجيل الثاني.

وهذه المدن ليس لديها قاعدة اقتصادية، ولكنها تعتمد كلية على القاهرة، مما جعلها في النهاية تمثل عبئا وإضافة عمرانية إلى المدينة الأم. وقد ساعد القرب الشديد لهذه المدن من القاهرة على زحفها عمرانيا تجاه كتلتها العمرانية .

٢- **مدن توائم**:- تقع متاخمة للمدن الحضرية القائمة، وتعتبر في بعض الأحيان امتدادا طبيعيا لتلك المدن القائمة، ومن هذه المدن مدينة دمياط الجديدة، وبني سويف الجديدة، والمنيا الجديدة (مدن الجيل الثاني)، ومدينة أسيوط الجديدة، و أخميم الجديدة، وأسوان الجديدة (مدن الجيل الثالث). ونتيجة لقربها من المدن الأصلية لا تعدو كونها أكثر من مناطق للسكن لا تتمتع بأي قاعدة أو ركيزة

(١٨) **نجوى ابراهيم محمود**، السياسات العامة والتغير السياسي في مصر- دراسة حالة سياسة الإسكان في مصر١٩٧٤: ١٩٨٦، دار سعاد الصباح، القاهرة، ١٩٩٣، ص١٨٣.

اقتصادية، إذ يعمل سكانها في المدينة الأصل ويعتمدون في جميع خدماتهم عليها.[١٩]

٣- **مدن مستقلة:**- وتبعد عن مواقع المدن القائمة بمسافات تدعم استقلالها الذاتي، وهي ذات قاعدة اقتصادية تهدف على المدى الطويل إلى إنشاء أقطاب للنمو الاقتصادي، لها من الكيانات الاقتصادية المستقلة ما يؤهلها لتجميع الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية المختلفة حول نقطة معينة للاستفادة من مميزات التجمع، وتشمل مدن العاشر من رمضان والسادات وبرج العرب الجديدة والصالحية وهي من مدن الجيل الأول.

على الرغم من انشاء العديد من المدن الجديدة بمنطقة الدلتا والقاهرة الكبرى لتبلغ ١٤ مدينة إلا أنه يمكن أن يستثنى منها سبع وهي ١٥ مايو و٦ أكتوبر من مدن الجيل الأول، ومدن بدر والعبور والشروق والشيخ زايد من مدن الجيل الثاني، وكلا من الرحاب والشروق والقاهرة الجديدة من مدن الجيل الثالث والتي تندرج تحت نمط المدن التابعة والتي تدور في فلك مدينة القاهرة فتستفيد من هياكلها وخدماتها الأساسية وكان يهدف من انشائها إلى كسر حدة الكثافة السكانية للقاهرة، أما المدن السبع الأخرى فيمكن تقسيمها طبقا لوظائفها والتي يقصد بها هنا الدور الوظيفي المرسوم للمدينة إسهاما منها في حل مشكلة الإسكان والتنمية الإقليمية في مصر، إما كقطب تنمية يساعد في ظهور نطاقات تنمية بعيدة عن نطاق المعمور الحالي لجذب بعض سكان أو أنشطة هذا المعمور، أو كقطب تخفيف يسهم في حل هذه المشكلة عن طريق تحويل مسار البشر النازحون من مناطق الطرد البشري إلى مناطق الجذب، ومن ثم يمكن تنميط المدن الجديدة بالدلتا السابق ذكرها على النحو التالي-:

١- **مدن جديدة أقطاب نمو**: وتضم ثلاث مدن، الأولي هي العاشر من رمضان ذات القاعدة الاقتصادية المستقلة والتي يمكن أن تمارس دور قطب النمو في المنطقة الواقعة بين أقاليم قناة السويس وشرق الدلتا والقاهرة الكبرى، والثانية هي مدينة السادات والتي تعتبر قطب نمو للمنطقة الواقعة بين اقليمي القاهرة الكبرى والإسكندرية من ناحية، ومنطقة غرب الدلتا من ناحية أخرى، وإن كانت قد بدأت في ممارسة دورها كقطب تخفيف بعد ضمها اداريا إلى محافظة المنوفية الكثيفة السكان، أما المدينة الثالثة فهي برج العرب الجديدة والتي تقوم بدور قطب التنمية في الجزء الغربي من محافظة الإسكندرية والجزء الشرقي من محافظة مطروح، وإن كانت تقوم بدور قطب التخفيف الاقتصادي عن مدينة الإسكندرية.

٢- مدن المشروعات القومية والمدن المتعددة الأهداف وتقع في مناطق صحراوية بها امكانات اقتصادية صالحة لقيام مشروع اقتصادي قومي، مثل النوبارية والصالحية

([١٩]) **طارق جلال حبيب**، المدخل نحو تخطيط التجمعات الصحراوية في جمهورية مصر العربية، ماجستير، كلية الهندسة، جامعة أسيوط، ١٩٩٤،ص ٧٥.

الجديدة حيث المشروعات الزراعية، أما المدن متعددة الأهداف فتضم دمياط الجديدة والعبور[٢٠] . خريطة رقم (٦)

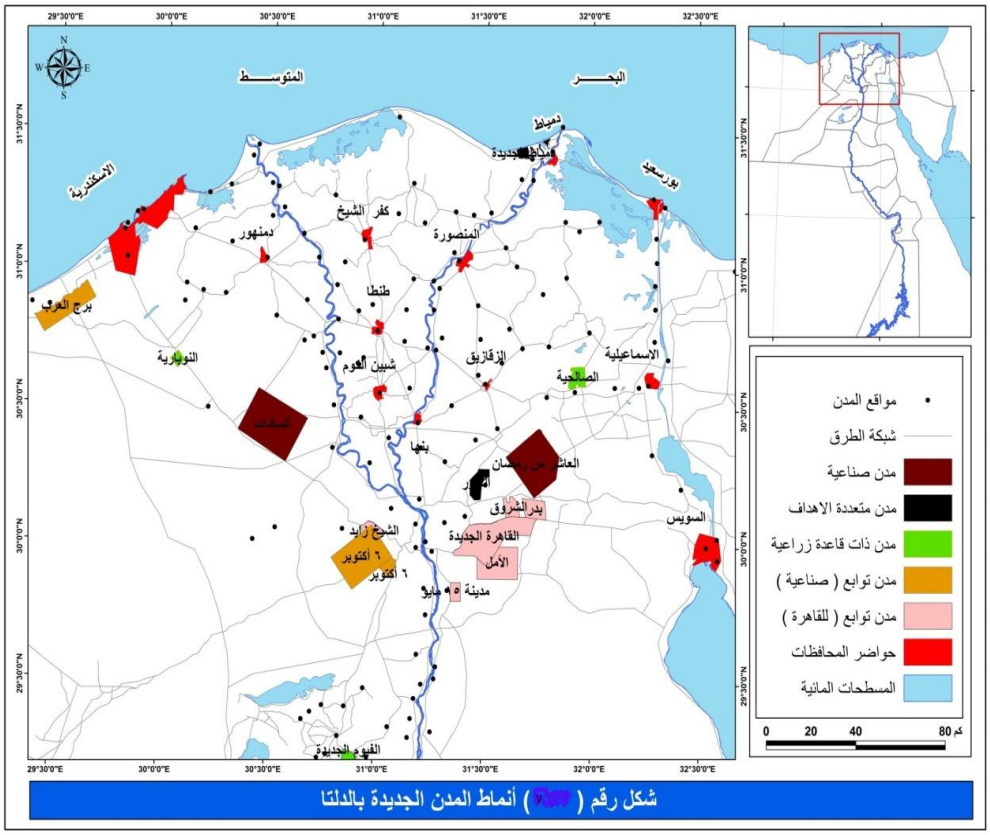

شكل رقم ( ) أنماط المدن الجديدة بالدلتا

(٥-٢) المدن الجديدة بالدلتا بين الواقع والمستهدف

يلاحظ أن المدن الجديدة بمنطقة الدلتا نشأت خلال عقد من الزمن، بداية من عام١٩٧٧ حيث نشأة مدينة العاشر من رمضان، وانتهاءً بمدينة النوبارية الجديدة عام ١٩٨٦، ويصل الحجم السكاني المستهدف من إنشاء هذه المدن إلى ما يزيد عن ٢.٧٣مليون نسمة، حيث احتلت مدينة السادات المركز الأول من حيث الحجم السكاني المستهدف والذي قدر بمليون نسمة، تليها مدينة برج العرب (٥٧٠ألف نسمة)، ثم مدينتي العاشر من رمضان ودمياط الجديدة بنصف مليون نسمة لكل منها، أما أقل حجم سكاني مستهدف كان من نصيب مدينتي الصالحية الجديدة والنوبارية الجديدة (٨٠ ألف نسمة لكل منها).

(٢٠) أحمد محمد عبد العال، مرجع سابق ،ص ٣٦:٣٧.

- في الفترة التعدادية (١٩٨٦-١٩٩٦) ارتفع عدد سكان المدن الست من٩٧٩٦ نسمة إلى ما يزيد عن ٨٨ألف نسمة بمعدل نمو سنوي بلغ٢١.٩١%، وسجلت خمس مدن معدل نمو أعلى، على رأسها مدينتي برج العرب والنوبارية الجديدة، بينما سجلت مدينة العاشر من رمضان أقل معدل نمو سكاني والذي بلغ ١٧.١٧% سنويا على الرغم من أنها تحتل المركز الأول من حيث الأهمية النسبية للحجم السكاني، فهي الأكثر سكانا في التعدادات الثلاثة، حيث شكلت في الأول ٨٦.٨٦% من جملة الحجم السكاني للمدن الست، وانخفضت الأهمية النسبية لحجمها السكاني في التعدادين التاليين إلى ٥٤.٢٦% و٤٧.٠٦% على التوالي، ويرجع كبر الحجم السكاني لمدينة العاشر من رمضان لكونها اقدم المدن من حيث النشأة وتركزت بها العديد من الصناعات وضمت العديد من الخدمات، كما منحت تسهيلا لأصحاب الأعمال مما انعكس بالإيجاب على معدلات تنميتها انظر جدول رقم(٣)

- في الفترة التعدادية (١٩٩٦-٢٠٠٦) انخفض معدل النمو السكاني للمدن الست مقارنة بالفترة التعدادية السابقة ليصل إلى ١١.٠٣% سنويا، وارتفع معدل النمو السكاني بمدن النوبارية وبرج العرب ودمياط الجديدة عن المعدل السابق.

جدول رقم (٣) تطور سكان ومعدلات النمو السكاني بالمدن الجديدة بالدلتا في الفترة ١٩٨٦:٢٠٠٦

المدينة	تاريخ الإنشاء*	عدد السكان**			معدل النمو السكاني السنوي***	
		١٩٨٦	٩٦	٢٠٠٦	٨٦-٩٦	٩٦-٢٠٠٦
العاشر من رمضان	١٩٧٧	٨٥٠٩	٤٧٨٣٣	١٢٥٩٢٠	١٧.٢٧	٩.٦٨
السادات	١٩٧٨	٦٦٩	١٨٦١٩	٤٨٦٦٦	٣٣.٢٦	٩.٦١
برج العرب	١٩٧٩	٠	٧٠٥١	٤١٦٦١	٨٨.٦١	١٧.٧٦
دمياط الجديدة	١٩٨٠	١٥٤	٦٥٢٠	٢٧٠٢٨	٣٧.٤٦	١٤.٢٢
الصالحية الجديدة	١٩٨٢	٤٦٤	٨١٤٠	١٨٩٥٧	٢٨.٦٥	٨.٤٥
النوبارية الجديدة	١٩٨٦	٠	٨٨٥	٥٣٢١	٦٧.٨٦	١٧.٩٤
المجموع		٩٧٩٦	٨٨١٦٣	٢٦٧٥٥٣	٢١.٩٧	١١.٠٣

*هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة
** الجهاز المركزي لتعبئة العامة والإحصاء – تعدادات السكان في السنوات المذكورة
*** من حساب الطالبة

(٥-٣) التفاوت ما بين الأحجام التصميمية والفعلية للمدن الجديدة

يمثل السكان المحور الحيوي للمدن ويشكلون العمود الفقري لها، إذ أنه يستهدف نطاق جغرافي لم يعمر من قبل، ومن ثم فإن عملية دفع السكان إليه وإقناعهم بالإقامة وتشجيعهم على الاستقرار وتهيئة الظروف التي تضمن البقاء في أماكنهم الجديدة تمثل تحديا ينبغي آخذه في الاعتبار[٢١].

([٢١]) سيد عباس علي، استراتيجيات وآليات تنمية المدن الجديدة بمصر، مؤتمر الأزهر الهندسي الدولي التاسع، ١٢:١٤ ابريل ٢٠٠٧، ص ٢٤٥.

وبتحليل الجدول رقم (٤) يلاحظ تفاوت واضح ما بين الحجم السكاني المستهدف أو التصميمي والحجم السكاني الفعلي للمدن الجديدة بالدلتا، فقد قدر اجمالي الطاقة الاستيعابية للمدن الست بنحو ٤.٥٣ مليون نسمة، ومن المفترض أن يصل الحجم السكاني وفقا لذلك بهذه المدن عام ٢٠٠٦ إلى ما يزيد على ٢.٣٩ مليون نسمة، أي أكثر من نصف جملة الحجم السكاني التصميمي بنسبة٥٢.٧٩%.

- لكن يختلف الأمر جذريا، فطبقا لتعداد٢٠٠٦ بلغ جملة سكان المدن الست نحو ٢٦٧ ألف نسمة فقط تمثل أكثر قليلا من عُشر الحجم التصميمي في نفس العام وبنسبة ١١.١٩%، وسجلت المدن الجديدة معدلات قصور سكاني واضح تزيد على ٩٠% من حجمها التصميمي بمدينتي دمياط الجديدة والسادات، فالأخيرة سجلت أعلى نسبة قصور بلغت ٩٠.٦١%، وتراوحت نسبة القصور ما بين٩٠:٨٠% بثلاث مدن هي النوبارية الجديدة وبرج العرب والعاشر من رمضان، بينما تعد مدينة الصالحية الجديدة أكثر المدن الجديدة إنجازا بالدلتا بنسبة٦٠.٥١%من حجمها التصميمي شكل رقم(١٦٦).

شكل رقم (٨) سكان المدن الجديدة طبقا للحجم التصميمي والفعلي ونسبة القصور السكانى عام ٢٠٠٦

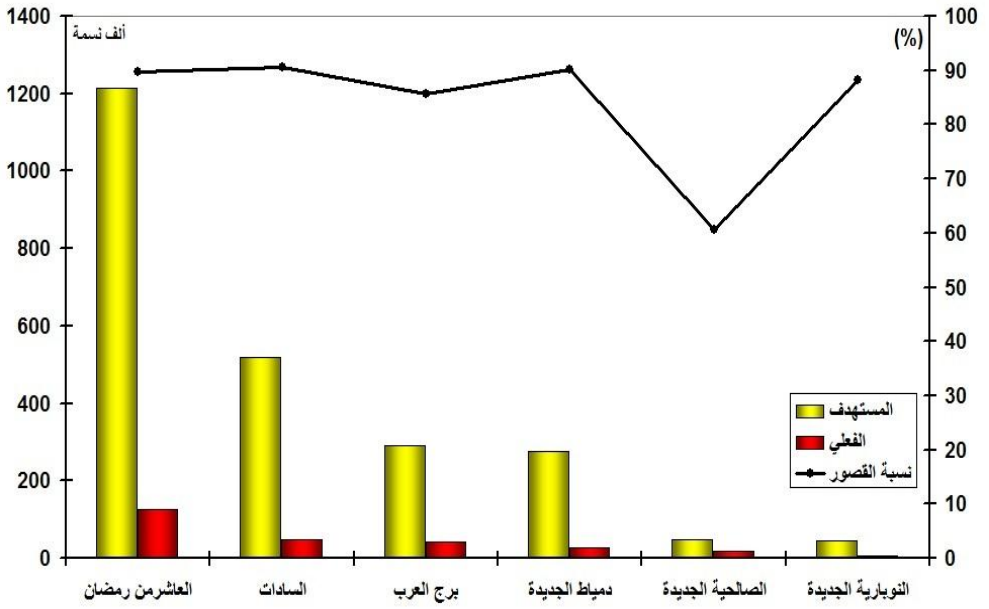

جدول رقم(٤) المدن الجديدة بالدلتا واحجامها التصميمية والفعلية عام٢٠٠٦

المدينة	تاريخ الإنشاء*	سنة الهدف*	فرق السنوات	الحجم السكاني المستهدف*	سكان ٢٠٠٦				نسبة القصور**
					المستهدف**	الفعلي***		الفرق بين المستهدف والفعلي	
						نسمة	%من المستهدف		
العاشر من رمضان	١٩٧٧	٢٠٣٢	٥٥	٢٣٠٠٠٠٠	١٢١٢٧٢٧	١٢٥٩٢٠	١٠.٣٨	١٠٨٦٨٠٧	٨٩.٦٢
السادات	١٩٧٨	٢٠٣٢	٥٤	١٠٠٠٠٠	٥١٨٥١٩	٤٨٦٦٦	٩.٣٩	٤٦٩٨٥٣	٩٠.٦١
برج العرب	١٩٧٩	٢٠٣٢	٥٣	٥٧٠٠٠٠	٢٩٠٣٧٧	٤١٦٦١	١٤.٣٥	٢٤٨٧١٦	٨٥.٦٥
دمياط الجديدة	١٩٨٠	٢٠٢٧	٤٧	٥٠٠٠٠٠	٢٧٦٥٩٦	٢٧٠٢٨	٩.٧٧	٢٤٩٥٦٨	٩٠.٢٣
الصالحية الجديدة	١٩٨٢	٢٠٢٢	٤٠	٨٠٠٠٠	٤٨٠٠٠	١٨٩٥٧	٣٩.٤٩	٢٩٠٤٣	٦٠.٥١
النوبارية الجديدة	١٩٨٦	٢٠٢٥	٣٩	٨٠٠٠٠	٤٥١٢٨	٥٣٢١	١١.٧٩	٣٩٨٠٧	٨٨.٢١
المجموع				٤٥٣٠٠٠٠	٢٣٩١٣٤٧	٢٦٧٥٥٣	١٠.٣٨	٢١٢٣٧٩٤	٨٨.٨١

*هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة

**من حساب الطالبة

*** الجهاز المركزي لتعبئة العامة والإحصاء – تعدادات السكان في السنوات المذكورة

هذه الفجوة الواضحة ما بين الحجمين التصميمي والفعلي يمكن ارجاعها لأسباب عامة تشترك فيها كل المدن الجديدة على رأسها عدم كفاية الخدمات المقدمة بالمدن الجديدة سواء تعليمية أو صحية أو ترفيهية أو أمنية، كذلك التكلفة العالية للوحدات السكنية في بعض المدن الجديدة بما لا يتلاءم مع دخل الأسر المفترض اجتذابها[٢٢].

أما بالنسبة لمدينة السادات بصفة خاصة والتي تعد أقل المدن الجديدة بالدلتا انجازا لخطتها الاستيعابية من السكان فيرجع ذلك لوجود بعض المشروعات في المخطط الأساسي للمدينة والتي أدى عدم تنفيذها إلى تعثر جهود التنمية بها، مثل مجمع الحديد والصلب والذي خطط ليكون الدعامة الأساسية للنشاط الاقتصادي بالمدينة، وقد تم تجهيز موقع المجمع بكل التجهيزات المبدئية والتقسيمات الداخلية وفي منطقة بعيدة عن أقصى حدود نمو قد تصلها المدينة بعد ٢٥ عام، مما شكل خسارة كبيرة حتى لو تم استغلاله في صناعات أخرى، وعندما بدء إنتاج مجمع حديد الدخيلة في الثمانينيات حرمت السادات نهائيا من هذا المشروع[٢٣].

([٢٢]) **مجلس الشعب**، رؤية عصرية لمشكلة الإسكان والعمران في مصر ، تقرير لجنة الإسكان والمرافق العامة والتعمير، الفصل التشريعي الثامن، دورة الانعقاد العادي الرابع، ابريل، ٢٠٠٤، ص ٦٠.

([٢٣]) **عاصم علي الفولي**، نحو منهجية بديلة لتنفيذ المدن الجديدة – تطبيق منهجية التخطيط الاستراتيجية، دكتوراه، كلية التخطيط الإقليمي والعمراني، جامعة القاهرة، ١٩٩٩،ص ٢٨٩.

من جانب آخر في المرحلة الأولى من تخطيط المدينة، كانت هدفا لنقل عدد من الوزارات لإعطائها وزنا وثقلا سياسيا واعلاميا مما يؤدي لتحويلها لمدينة جاذبة للاستثمارات من جانب وتخفيف الأحمال عن مدينة القاهرة المتضخمة من جانب آخر، وقد تم تشييد مبنى ضخم اطلق عليه مجمع الوزارات لتشغله وزارات التعمير والإسكان والتخطيط، وتوقف المشروع بعدها لعشر سنوات، سلم بعدها لجامعة المنوفية ليكون مقرا لبعض كليات الجامعة، ويرجع التأثير السلبي لذلك في أن نقل خدمات تابعة للحكومة المركزية كان سيؤدي لتوفير ٢٠% من الوظائف الأساسية التي تحتاجها المدينة في السنة العاشرة عند حجم سكاني ١٥٠ألف نسمة، و١٨.٩% من اجمالي الوظائف الأساسية عند الوصول للحجم المخطط[٢٤].

أما مدينة برج العرب فموقعها –على الرغم من قربها من مدينة الإسكندرية- لا يتوفر به مقومات البنية الأساسية، كما يلاحظ أنه نتيجة لبعض القرارات التي أدت لإجراء تعديلات في تنفيذ المخطط الرئيسي للمدينة مما أدى لوجود نمو عمراني على الأطراف باتجاه المدينة الأم (الإسكندرية)، فقد خططت مدينة برج العرب لتنمو غربا تجاه الأراضي الصحراوية، بدلا من ذلك نمت شرقا باتجاه مطار غرب الإسكندرية[٢٥]

(٥-٤) <u>المدن الجديدة و التنمية بالدلتا</u>

تعرف التنمية الإقليمية بأنها التنمية الشاملة التي تغطي الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعمرانية في نطاق إقليم محدد وفي إطار خطة قومية شاملة تحدد استراتيجية التنمية ومؤشراتها العامة وحجم استثماراتها. وتعرف ايضا بأنها هي عملية توزيع الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية في إقليم ما توزيعا متساويا بقدر الإمكان على كافة أجزاء هذا الإقليم من أجل تحقيق التنمية المتوازنة.[٢٦]

وتقوم المدن بدور هام في عمليتي النمو الإقليمي والتنمية الإقليمية، فوجودها يعتبر شرطا اساسيا للانتقال بالمجتمع من مرحلة الاقتصاد الأحادي إلى مرحلة الاقتصاد المتنوع نتيجة لتعدد وظائفها[٢٧]

فالمدن الجديدة ماهي إلا أقطاب اقتصادية لها اقاليمها التنموية والتي لا تؤمن العمالة فقط بل تشغل جزءا لا بأس به من المنطقة التسويقية لمنتجات القطب التنموي،

---

(٢٤) **نجوى ابراهيم محمود**، صنع القرار والدور التنموي للمدن الجديدة، ورقة عمل مقدمة لمؤتمر صنع القرار في مجال التنمية في مصر، متاح على http://www.pidegypt.org/download/Decision-confdf

(٢٥) **هالة وديع فوزي**، المدن الجديدة والنمو العمراني المتاخم لها، ماجستير، كلية التخطيط الإقليمي والعمراني، جامعة القاهرة، ٢٠٠٠، ص١٨٧.

(٢٦) **أحمد محمد عبد العال** ، جغرافية التنمية مفهومها وأبعادها، مجلة كلية الآداب، جامعة المنيا، المجلد التاسع،١٩٩١، ص ١٢.

(٢٧) **سيد عبد المقصود**، دور المدن في الاقتصاد الأكبر، ندوة دور المدن الجديدة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، معهد التخطيط القومي، القاهرة، ١٩٨٨،ص١٣.

وبهذا فالمدن الجديدة تعد بهذه الوتيرة أقطاب تنموية منافسة للأقطاب التنموية القائمة[٢٨].

جدول رقم (٥) المسافة بين المدن الجديدة بالدلتا وحواضر محافظات اقليم الدلتا بالكيلو متر

المدينة	الإسكندرية	دمنهور	كفر الشيخ	طنطا	شبين الكوم	السويس	بورسعيد	الإسماعيلية	بنها	دمياط	الزقازيق	المنصورة	المجموع	المتوسط
العاشر من رمضان	٢٨٢	١٩٨	١٧٨	١٣٩	١٢٣	١٢٠	١٤٢	٧٢.٧	١٠٠	١٩٣	٥٠.٢	١١٠	١٧٠٧.٩	١٤٢.٣
السادات	١٤٥	١١١	١٢٣	٩٩.٩	٦٢.١	٢٤٦	٢٨٢	٢٢٩	٨٨.٩	٢٣٢	١٢٥	١٥٧	١٩٠٠.٩	١٥٨.٤
برج العرب	٦٤.٤	١١٨	١٧٥	١٨٠	٢٠٥	٣٥٦	٣١٢	٣٩٠	٢١٧	٢٦١	٢٥٣	٢٣٧	٢٧٦٨.٤	٢٣٠.٧
دمياط الجديدة	١٩٤	١٨٢	٩٩.٦	١٢٢	١٤٨	٢٤٤	٧٤.٥	١٥٣	١٤٣	١٨.١	١٢٧	٧٤.٣	١٥٧٩.٥	١٣١.٦
الصالحية الجديدة	٢٤٠	١٨٠	١٣٠	١١٧	١١٩	١٢٥	١٠٧	٤١.٨	٩٣.٦	١٥٨	٥٥.٩	٨٨.٦	١٤٥٤.٩	١٢١.٢
النوبارية الجديدة	٧٥.٧	٧٣.١	١٣١	١٢٢	١٢٩	٢٩٠	٣٢٣	٢٧٣	١٩٠	٢٧٣	٢١٧	١٧٩	٢٢٧٥.٩	١٨٩.٧

المصدر:-

وبدراسة توزيع المدن الجديدة بإقليم الدلتا ومحاور التنمية به يلاحظ وجود مدينة واحدة بمحور شمال الدلتا والذي يتميز بإمكاناته وموارده البحرية والترويحية- هي مدينة دمياط الجديدة، بينما يخلو محور شمال الدلتا من المدن الجديدة، ويستحوذ اقليم غرب الدلتا على ثلاث مدن جديدة هي العامرية الجديدة شمالا، والنوبارية في الوسط والسادات في الجنوب، في الجهة المقابلة حيث شرق الدلتا توجد مدينتا الصالحية الجديدة والعاشر من رمضان.

ويمكن تقسيم المدن الجديدة بإقليم الدلتا تبعا لمتوسط بعدها عن حواضر الإقليم لثلاث فئات، تضم الأولى المدن التي يزيد متوسط بعدها عن ٢٠٠كم، وتضم مدينة واحدة هي برج العرب الجديدة والتي تنتمي إداريا لمحافظة الإسكندرية، وتضم الفئة الثانية المدن التي يتراوح متوسط بعدها عن حواضر الإقليم ما بين ١٥٠ إلى ٢٠٠كم وتضم مدينتي النوبارية الجديدة والسادات والمدينتان بغرب الدلتا، أما الفئة الثالثة والأخيرة فتضم المدن التي يصل متوسط بعدها إلى أقل من ١٥٠ كم وعددها ثلاث هي العاشر من رمضان ودمياط الجديدة والصالحية الجديدة. انظر جدول رقم (١٢٥)

من العرض السابق يلاحظ أن مدينة الصالحية الجديدة هي الأكثر توسطا فتبعد عن حواضر الإقليم بنحو ١٢١.٢ كم، وهناك أربع حواضر تقل المسافة بينها وبين مدينة الصالحية الجديدة عن ١٠٠كم هي الإسماعيلية و الزقازيق و المنصورة وبنها، في المقابل نجد مدينة برج العرب الأكثر تطرفا، فأقرب المدن هي الإسكندرية وكل الحواضر تبعد عنها بما يزيد عن ١٠٠كم.

(٥-٥) دور المدن الجديدة في استيعاب التفريغ السكاني لحواضر الدلتا

يمكن وضع تقدير للحجم السكاني لحواضر اقليم الدلتا في المستقبل و ترجع أهمية هذه التقديرات السكانية إلى أنها تلعب دورا كبيرا في التخطيط الاقتصادي

(٢٨) **فتحي محمد مصيلحي**، التخطيط الإقليمي ،مرجع سابق، ص ٣٣٧.

والاجتماعي، فعن طريقها يمكن تحديد حجم السكان في المستقبل وخصائصهم الرئيسية والتعرف على احتياجات الإسكان الرئيسية[٢٩]، بالإضافة إلى أنها تفيد في وضع خطط التنمية المستقبلية وذلك لأن أي تخطيط للمستقبل يجب أن يضع في اعتباره احتمالات نمو السكان ليفي بحاجته[٣٠].

بالاستعانة بمعدل النمو السكاني لجملة سكان حواضر اقليم الدلتا في الفترة من ١٩٧٦ إلى ٢٠٠٦ والذي بلغ ١.٩٧% سنويا وبموجبه سيصل سكان حواضر الدلتا إلى ٨.٣ مليون نسمة عام ٢٠١٢، و٩.٩ مليون نسمة عام ٢٠٢٢، واخيرا إلى ١١.٤ مليون نسمة عام ٢٠٣٢. وقد تراوحت معدلات النمو السكاني لحواضر اقليم محافظات الدلتا في نفس الفترة ما بين ٣.١٢% سنويا حيث مدينة السويس، و١.١٩% سنويا والذي سجلته مدينة طنطا. جدول رقم (١٢٦)

جدول (٦) مستقبل سكان حواضر الدلتا حتى عام ٢٠٣٢.

الحاضرة	سكان٢٠٠٦*	معدل النمو السكاني ١٩٧٦-٢٠٠٦	سكان٢٠١٢	سكان ٢٠٢٢	سكان ٢٠٣٢
بورسعيد	٥٣٦٥٨٣	١.٩٢	٥٩٨٣٩٧	٧٠١٤٢١	٨٠٤٤٤٥
الإسماعيلية	٢٩٣١٨٤	٢.٥٨	٣٣٨٥٦٩	٤١٤٢١٠	٤٨٩٨٥٢
السويس	٤٨٥٣٤٢	٣.١٢	٥٧٦١٩٨	٧٢٧٦٢٥	٨٧٩٠٥١
دمياط	٢٠٦٦٦٤	٢.٦٤	٢٣٩٤٠٠	٢٩٣٩٥٩	٣٤٨٥١٨
المنصورة	٤٣٩٣٤٨	١.٧٦	٤٨٥٧٤٣	٥٦٣٠٦٨	٦٤٠٣٩٤
الزقازيق	٣٠٢٨٤٠	١.٣٤	٣٢٧١٨٨	٣٦٧٧٦٩	٤٠٨٣٤٩
بنها	١٥٥٩٢٠	١.٨٧	١٧٣٤١٤	٢٠٢٥٧١	٢٣١٧٢٨
الإسكندرية	٤٠٠٩٦٦٠	٢.١٤	٤٥٢٤٥٠٠	٥٣٨٢٥٦٨	٦٢٤٠٦٣٥
دمنهور	٢٤٤٠٤٣	١.٣٤	٢٦٣٦٦٤	٢٩٦٣٦٦	٣٢٩٠٦٨
كفر الشيخ	١٤٧٣٩٣	١.٨١	١٦٣٤٠٠	١٩٠٠٧٨	٢١٦٧٥٦
طنطا	٤٠٤٥٥٥	١.١٩	٤٣٣٤٤٠	٤٨١٥٨٢	٥٢٩٧٢٤
شبين الكوم	١٧٧١١٢	٢.٣٣	٢٠١٨٧٢	٢٤٣١٣٩	٢٨٤٤٠٦
الجملة	٧٤٠٢٦٤٤	١.٩٧	٨٣٢٥٧٨٦	٩٨٦٤٣٥٧	١١٤٠٢٩٢٧

المصدر:-* الجهاز المركزي للتعبة العامة والإحصاء تعدادات السكان لمحافظات اقليم الدلتا عام٢٠٠٦، والنسب وتقديرات السكان في الأعوام المذكورة من حساب الطالبة.

- وباستخدام مؤشر الهجرة في نفس الفترة الزمنية (١٩٧٦ - ٢٠٠٦) يمكن تقدير حجم التفريغ السكاني من الحواضر، ولهذا الغرض تم وضع فرضين، في الأول تم الاستعانة بمؤشر الهجرة الخاص بكل حاضرة والذي تراوحت قيمته ما بين ٢% وهو

(٢٩) **فتحي محمد أبو عيانة،** "مدينة الإسكندرية - دراسة ديموغرافية منهجية"، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٨٠،ص٦٢٢.

(٣٠) **أحمد على إسماعيل،** "مدينة أسيوط دراسة في جغرافية المدن" ، دكتوراه، كلية الآداب، جامعة القاهرة، ١٩٦٨ص٢٦٩.

مؤشر الهجرة بمدينة كفر الشيخ و-٦.% بمدينة الزقازيق، وفي الفرض الثاني تم توحيد مؤشر الهجرة ليكون المؤشر العام لحواضر الإقليم في الفترة (١٩٧٦-٢٠٠٦) والذي سجل -٤.

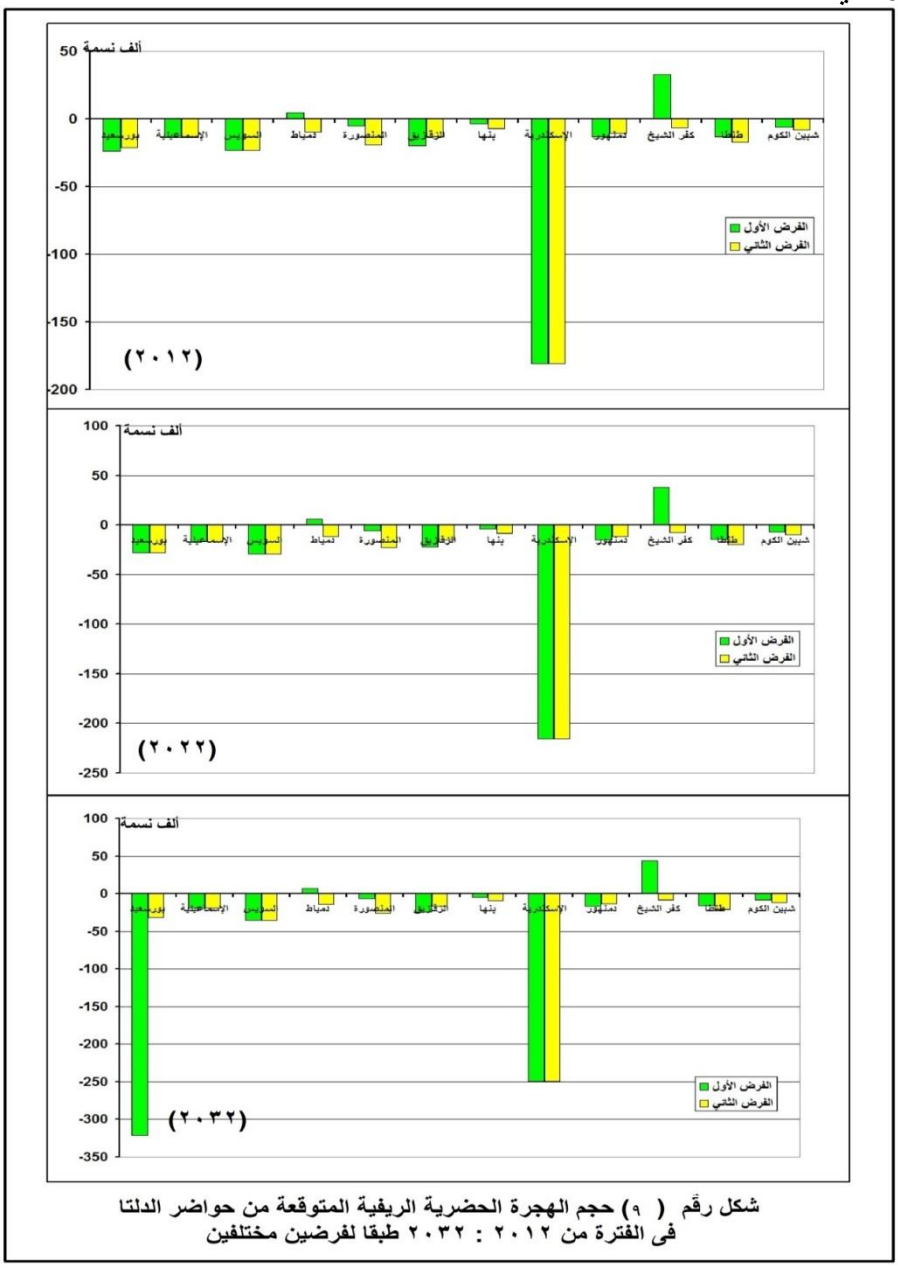

شكل رقم (٩) حجم الهجرة الحضرية الريفية المتوقعة من حواضر الدلتا في الفترة من ٢٠١٢ : ٢٠٣٢ طبقا لفرضين مختلفين

%.

وطبقا للفرض الأول سيصل متوسط حجم الهجرة المتوقعة من الحواضر عام٢٠٢٢ حوالي ٢٨٥.٣ ألف نسمة، ترتفع إلى ٣٣٠.٥ ألف نسمة عام٢٠٣٢، مع ملاحظة أن هناك مدينتين سجلتا قيما موجبة لمؤشر الهجرة وهي دمياط وكفر الشيخ مما يعني استقبالهما لمهاجرين يقدر حجمهم بنحو ٤٣.٨ ألف نسمة عام٢٠٢٢ . جدول رقم (١٢٧)

بمعنى آخر يمكن القول بأن حجم التفريغ السكاني المتوقع من حواضر الدلتا في الفترة من١٩٧٦ إلى٢٠٣٢ طبقا للفرض الأول ستصل إلى ما يزيد عن ٨٥٦ ألف نسمة، ترتفع طبقا للفرض الثاني إلى ١.١٨ مليون نسمة، وفي كلتا الحالتين يمكن للمدن الجديدة بالدلتا أن تستوعب هذا الحجم السكاني فحتى عام ٢٠٠٦ لم تستوعب هذه المدن مجتمعة سوى ٢٦٧٥٥٣ نسمة تمثل ١٠ .٣٨ % من الحجم السكاني المستهدف لنفس العام، وتنخفض أهميتها النسبية إذا تم مقارنتها بالحجم السكاني المستهدف في سنة الهدف لتصل إلى ٥.٩١ % فقط، حيث تم تخطيط هذه المدن لتستوعب حتى عام ٢٠٣٢ ما يقدر بنحو ٤.٥٣ مليون نسمة. شكل (١٦٧)

جدول (7) حجم التفريغ السكاني المتوقع من حواضر الدلتا في فترات زمنية مختلفة.

الحاضرة	مؤشر الهجرة في الفترة (٢٠٠٦-١٩٧٦)	حجم التفريغ السكاني					
		الفرض الأول			الفرض الثاني		
		٢٠١٢	٢٠٢٢	٢٠٣٢	٢٠١٢	٢٠٢٢	٢٠٣٢
بورسعيد	-٠.٠٤	-٢٣٩٣٦	-٢٨٠٥٧	-٣٢١٧٧٨	-٢١٤٦٣	-٢٨٠٥٧	-٣٢١٧٨
الإسماعيلية	-٠.٠٤	-١٣٥٤٣	-١٦٥٦٨	-١٩٥٩٤	-١٣٥٤٣	-١٦٥٦٨	-١٩٥٩٤
السويس	-٠.٠٤	-٢٣٠٤٨	-٢٩١٠٥	-٣٥١٦٢	-٢٣٠٤٨	-٢٩١٠٥	-٣٥١٦٢
دمياط	٠.٢	٤٧٨٨	٥٨٧٩	٦٩٧٠	-٩٥٧٦	-١١٧٥٨	-١٣٩٤١
المنصورة	-٠.٠١	-٤٨٥٧	-٥٦٣١	-٦٤٠٤	-١٩٤٣٠	-٢٢٥٢٣	-٢٥٦١٦
الزقازيق	-٠.٠٦	-١٩٦٣١	-٢٢٠٦٦	-٢٤٥٠١	-١٣٠٨٨	-١٤٧١١	-١٦٣٣٤
بنها	-٠.٠٢	-٣٤٦٨	-٤٠٥١	-٤٦٣٥	-٦٩٣٧	-٨١٠٣	-٩٢٦٩
الإسكندرية	-٠.٠٤	-١٨٠٩٨٠	-٢١٥٣٠٣	-٢٤٩٦٢٥	-١٨٠٩٨٠	-٢١٥٣٠٣	-٢٤٩٦٢٥
دمنهور	-٠.٠٥	-١٣١٨٣	-١٤٨١٨	-١٦٤٥٣	-١٠٥٤٧	-١١٨٥٥	-١٣١٦٣
كفر الشيخ	٠.٢	٣٢٦٨٠	٣٨٠١٦	٤٣٣٥١	-٦٥٣٦	-٧٦٠٣	-٨٦٧٠
طنطا	-٠.٠٣	-١٣٠٠٣	-١٤٤٤٧	-١٥٨٩٢	-١٧٣٣٨	-١٩٢٦٣	-٢١١٨٩
شبين الكوم	-٠.٠٣	-٦٠٥٦	-٧٢٩٤	-٨٥٣٢	-٨٠٧٥	-٩٧٢٦	-١١٣٧٦
الجملة	-٠.٠٤	-٢٤٠٣٠٢	-٢٨٥٣٩٠	-٣٣٠٤٧٧	-٣٣٣٠٣١	-٣٩٤٥٧٤	-٤٥٦١١٧

المصدر:- من عمل الطالبة اعتمادا على بيانات سكان المدن طبقا لتعداد٢٠٠٦.

نتائج الدراسة:

- بدراسة مؤشرات الهجرة سجلت حواضر الدلتا ككل مؤشرات هجرة سلبية أي أنها طاردة للسكان ماعدا مدينتي دمياط وكفر الشيخ، وفي مقابل تزايد مؤشر الهجرة في النطاقات الريفية المتاخمة للمدينة يشير إلى أن المجال المكاني لظاهرة التحضر المضاد تجاوزت كردونات المدن ولكن بدرجات مختلفة.

وقد سجلت القرى المحيطة بالحواضر مؤشرات هجرة موجبة خاصة القرى المحيطة بمدينة دمياط والتي بلغت في قرى النطاق المتاخم ٣٨.٢%، ثم ١٥.٢% في النطاق التالي، ولعل هذا الارتفاع يرجع إلى أن المهاجرين للمدن في الغالب يميلون للإقامة على أطراف المدينة في مناطق تتسم بالتجانس الريفي خاصة مع تمهيد الطرق وسهولة النقل والمواصلات، وينقل المهاجرون معهم عاداتهم وتقاليدهم.

- كما يكشف المنحنى التطوري لمؤشر الهجرة تزايدها بالبعد عن الكتلة الحضرية رغم تزايد المسافة مما يؤشر على حقيقة هامة وهي أن ظروف التشبع السكاني للحواضر بدأت تنسحب على القرى الأكثر قربا ومن ثم انعكست على تزايد الهجرة بالبعد عن المدينة.

- وبدراسة نشأة المدن الجديدة بالدلتا يلاحظ أن بدايتها كانت عام١٩٧٧ حيث نشأة مدينة العاشر من رمضان، وانتهاءً بمدينة النوبارية الجديدة عام ١٩٨٦، ويصل الحجم السكاني المستهدف من إنشاء هذه المدن إلى ما يزيد عن ٢.٧٣ مليون نسمة، حيث احتلت مدينة السادات المركز الأول من حيث الحجم السكاني المستهدف والذي قدر بمليون نسمة، تليها مدينة برج العرب (٥٧٠ ألف نسمة)، ثم مدينتي العاشر من رمضان ودمياط الجديدة بنصف مليون نسمة لكل منها، أما أقل حجم سكاني مستهدف كان من نصيب مدينتي الصالحية الجديدة والنوبارية الجديدة (٨٠ ألف نسمة لكل منها)

- يلاحظ التفاوت الواضح بين الحجم السكاني المستهدف أو التصميمي والحجم السكاني الفعلي للمدن الجديدة بالدلتا، فقد قدرت الطاقة الاستيعابية للمدن الست بنحو ٤.٥٣ مليون نسمة، ومن المفترض أن يصل الحجم السكاني وفق لذلك بهذه المدن عام ٢٠٠٦ إلى ما يزيد على ٢.٣٩ مليون نسمة، أي أكثر من نصف جملة الحجم السكاني التصميمي بنسبة٥٢.٧٩%، ولكن طبقا لتعداد٢٠٠٦ بلغ جملة سكان المدن الستة نحو ٢٦٧ ألف نسمة فقط تمثل أكثر قليلا من عُشر الحجم التصميمي في نفس العام وبنسبة ١١.١٩%، وسجلت المدن الجديدة معدلات قصور سكاني واضح تزيد عن ٩٠% من حجمها التصميمي بمدينتي دمياط الجديدة والسادات، فالأخيرة سجلت أعلى نسبة قصور بلغت ٩٠.٦١%، وتراوحت نسبة القصور ما بين٩٠:٨٠% بثلاث مدن هي النوبارية الجديدة وبرج العرب والعاشر من رمضان، بينما تعد مدينة الصالحية الجديدة أكثر المدن الجديدة انجازا بالدلتا بنسبة٦٠.٥١%من حجمها التصميمي.

- طبقا لمعدل نمو السكان في الفترة من ١٩٧٦-٢٠٠٦ والذي بلغ ١.٩٧%سنويا ممكن وضع تقديرات لأعداد سكان حواضر الدلتا في فترات عشرية حتى عام ٢٠٣٢ وبموجبه سيصل عدد سكان الحواضر إلى١١.٤ مليون نسمة وقد - - تراوحت معدلات النمو السكاني لحواضر اقليم محافظات الدلتا في نفس الفترة ما بين١٢.٣%سنويا حيث مدينة السويس، و١.١٩%سنويا والذي سجلته مدينة طنطا، وسيصل سكان حواضر الدلتا إلى ٨.٣ مليون نسمة بمعدل النمو السكاني لجملة سكان حواضر اقليم الدلتا في الفترة من ١٩٧٦إلى٢٠٠٦ والذي بلغ ١.٩٧%سنويا عام٢٠١٢، و٩.٩ مليون نسمة عام ٢٠٢٢، واخيرا إلى ١١.٤ مليون نسمة عام ٢٠٣٢. وقد تراوحت معدلات النمو السكاني لحواضر اقليم محافظات الدلتا في نفس الفترة ما بين١٢.٣%سنويا حيث مدينة السويس، و١.١٩%سنويا والذي سجلته مدينة طنطا.

- وبتقدير حجم الهجرة في نفس الفترة الزمنية (١٩٧٦-٢٠٠٦) من خلال فرضين أولهما الاستعانة بمؤشر الهجرة الخاص بكل حاضرة والذي تراوحت قيمته ما بين ٢%وهو مؤشر مدينة كفر الشيخ، و-٠.٦ بمدينة الزقازيق، وفي الفرض الثاني تم الاستعانة بالمؤشر العام للهجرة في الفترة من ١٩٧٦إلى ٢٠٠٦ وهو -٠.٤%، وطبقا للفرض الأول سيصل حجم التفريغ السكاني المتوقع من حواضر الدلتا باتجاه الريف المجاور إلى ما يزيد عن ٨٥٦ ألف نسمة، ترتفع طبقا للفرض الثاني إلى ١.١٨ مليون نسمة، وفي كلتا الحالتين يمكن للمدن الجديدة أن تستوعب هذا الحجم السكاني، فقد تم تخطيطها لتستوعب ٤.٥٣ مليون نسمة حتى عام ٢٠٣٢.

توصيات الدراسة:

١- الكف عن سياسة ضم المحلات الريفية الواقعة على أطراف المدن وهوامشها ، لأنه يضيف للمدن أعباء على شبكاتها الخدمية ومرافقها ويؤدي لفقد هذه القرى لطابعها الريفي التقليدي

٢- عدم السماح بامتدادات عمرانية على المحيط الزراعي للحواضر، وضرورة احتواء الجيوب داخل الكتل العمرانية للمدن والتعامل معها من خلال مخططات تفصيلية تحاول بقدر الإمكان تحديد الاستخدام الأفضل لها.

٣- منع الاتصال العمراني بين القرى التي ضمت بالفعل لحواضر إقليم الدلتا والمحافظة على الأراضي الزراعية الفاصلة بين الكتل العمرانية الرئيسية للحواضر وكتل هذه القرى و تقييد النمو العمراني الأفقي على حساب الأراضي الزراعية.

٤- ضبط عملية النمو العمراني للعشوائيات داخل المدن وعلى أطرافها، بعدم إعطائها صفة الشرعية بإدخال المرافق والخدمات لها، إلا في أضيق الحدود وبعد

دراستها باستفاضة للحد من انتشارها، لكونها بؤر كثافية غير صحية .

٥- تقديم تسهيلات فعالة للمهاجرين للمدن الجديدة بالدلتا لتشكل عامل جذب للسكان ، مثل توفير الوحدات السكنية بأسعار معقولة، وتوفير الخدمات الأساسية من مدارس ومستشفيات ، لتحقق المدن الجديدة دورها الرئيس في استيعاب الزيادة السكانية للمدن بالدلتا.

٦- الاهتمام بالجانب الإقليمي ، فعند التخطيط لا يجب النظر للحواضر كجزر منعزلة ، بل نظرة أوسع وأشمل تضم نطاقها الريفي في البداية، ويتسع النطاق ليضم المدن المجاورة، لدراسة العلاقات التبادلية بينها وبين محيطها.

٧- الاهتمام بالدراسات التفصيلية للمدن لتعظيم الاستفادة من ثروتها العمرانية والعقارية، خاصة الدراسات التي تحدد امكانية المكان وقدرته على استيعاب الزيادة السكانية من عدمه، ووضع بدائل مبنية على فروض كثافية عدة، تُمكن المدينة من أداء أدوارها بكفاءة بدون الضغط على خدماتها ومرافقها.

المصادر و المراجع

أولا قائمة المصادر

١. الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، التعداد العام لسكان محافظات إقليم الدلتا ، أعوام (١٩٦٦-١٩٧٦-١٩٨٦-١٩٩٦-٢٠٠٦).

٢. _____، تعداد الظروف السكنية لمحافظات إقليم الدلتا ،٢٠٠٦.

٣. _____، تعداد المباني لمحافظات إقليم الدلتا ،٢٠٠٦.

٤. _____،مركز نظم المعلومات الجغرافية ،خرائط مقياس ١:٥٠٠٠، لمدن الدراسة، تنفيذ شركة القاهرة للأعمال الهندسية والفنية عام١٩٩٩.

٥. وزارة التعمير والمجتمعات العمرانية الجديدة ، الهيئة العامة للتخطيط العمراني، التخطيط الهيكلي لمدينة طنطا (١٩٨٥-٢٠٠٠) استراتيجية التنمية العمرانية.

٦. مجلس الشعب، رؤية عصرية لمشكلة الإسكان والعمران في مصر ، تقرير لجنة الإسكان والمرافق العامة والتعمير، الفصل التشريعي الثامن ، دورة الانعقاد العادي الرابع ، ابريل ،٢٠٠٤.

ثانيا قائمة المراجع

أ : قائمة المراجع باللغة العربية

١- **أحمد على إسماعيل،** "مدينة أسيوط دراسة في جغرافية المدن" ، دكتوراه، كلية الآداب، جامعة القاهرة، ١٩٦٨.

٢- **أحمد محمد عبد العال** ، جغرافية التنمية مفهومها وأبعادها، مجلة كلية الآداب، جامعة المنيا، المجلد التاسع،١٩٩١.
٣- **أحمد محمد عبد العال**، المدن الجديدة والتنمية الإقليمية في مصر ـ مجلة الآداب والعلوم الإنسانية ـ كلية الآداب جامعة المنيا ـ المجلد العاشر ـ يونيه١٩٩٢.
٤- سيد عباس علي، استراتيجيات وآليات تنمية المدن الجديدة بمصر، مؤتمر الأزهر الهندسي الدولي التاسع، ١٤:١٢ ابريل ٢٠٠٧.
٥- **سيد عبد المقصود**، دور المدن في الاقتصاد الأكبر، ندوة دور المدن الجديدة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، معهد التخطيط القومي، القاهرة، ١٩٨٨.
٦- **صفوح خير**، "البحث الجغرافي مناهجه وأساليبه"، دار المريخ، الرياض، ١٩٩٠.
٧- **طارق جلال حبيب**، المدخل نحو تخطيط التجمعات الصحراوية في جمهورية مصر العربية، ماجستير، كلية الهندسة، جامعة أسيوط، ١٩٩٤.
٨- **عاصم علي الفولي**، نحو منهجية بديلة لتنفيذ المدن الجديدة – تطبيق منهجية التخطيط الاستراتيجية، دكتوراه، كلية التخطيط الإقليمي والعمراني، جامعة القاهرة، ١٩٩٩.
٩- **عصام الدين محمد**، تقييم التجربة المصرية في إنشاء المدن الجديدة بالمناطق الصحراوية عصام الدين محمد على، "تقييم التجربة المصرية في إنشاء المدن الجديدة بالمناطق الصحراوية"، مجلة العلوم الهندسية (JES)، كلية الهندسة، جامعة أسيوط، المجلد (٣١)، العدد (١)، يناير ٢٠٠٣م.
١٠- **فتحي محمد أبو عيانة**، "مدينة الإسكندرية - دراسة ديموغرافية منهجية"، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، .
١١- **فتحي محمد مصيلحي** ، جغرافية السكان – الإطار النظري وتطبيقات عربية، دار الماجد، القاهرة،٢٠٠٥.
١٢- **فتحي محمد مصيلحي**، "مناهج البحث الجغرافي"، مركز معالجة الوثائق، شبين الكوم،.١٩٩٤
١٣- **فتحي محمد مصيلحي**، التخطيط الإقليمي ،مرجع سابق.
١٤- **فتحي محمد مصيلحي**، المشكلة السكانية ومستقبل مصر - المعمور المصري في مطلع القرن٢١، الجزء الثاني، مطابع التوحيد الحديثة، شبين الكوم، الطبعة الأولى، ٢٠١٠.
١٥- **المجلس القومي للسكان** ، دراسات سكانية، العدد٧٣، القاهرة، يونيو١٩٨٥.
١٦- **محمد على بهجت الفاضلي**، "الفكر الجغرافي الفرنسي ودوره في توجيه الدراسات الحضرية"، المجلة العربية، العدد الثالث والعشرون، .١٩٩١

١٧- معتز نعيم، مطانيوس مخول، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية ، المجلد٢١، العدد الأول، ٢٠٠٥.

١٨- نجوى ابراهيم محمود، السياسات العامة والتغير السياسي في مصر- دراسة حالة سياسة الإسكان في مصر١٩٧٤: ١٩٨٦، دار سعاد الصباح، القاهرة، ١٩٩٣.

١٩- هالة وديع فوزي، المدن الجديدة والنمو العمراني المتاخم لها، ماجستير، كلية التخطيط الإقليمي والعمراني، جامعة القاهرة، ٢٠٠٠.

ثانيا : قائمة المراجع باللغة الأجنبية

(١)Albert, Robinson, Economic and New Towns, New York: prager Caroline, 1971, p.6.

(2) Kornblum, W., Julian, J., Social problems Seventh ١ Edition, Prantice Hall, New Jersey, 1992

(3) R.R.Boyce, & J.Hewitt. (1993). urban land economic. *British columbia geogrraphical series*

ثالثا: المراجع من شبكة المعلومات :

١- **نشأة المدن ونموها**: متاح على:

http://www.kau.edu.sa/Files/0002132/Subjects/REG5.pdf

٢- نجوى ابراهيم محمود، صنع القرار والدور التنموي للمدن الجديدة، ورقة عمل مقدمة لمؤتمر صنع القرار في مجال التنمية في مصر، متاح على

http://www.pidegypt.org/download/Decision-confdf

٣- ظاهرة السكن العشوائي في مدينة دمياط: متاح على:

http://bohouth .blogspot.com

Metropolitan growth and urbanization ،Muhammad Salem theories: A Literature Study

متاح على https://scholar.cu.edu.eg/sites/defau